OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP..

تقارير الأمين العام
الخاصة بالشؤون السياسية

المقدمة إلى
الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية

باكـو ، جمهورية أذربيجان
23 – **25** جمادى الأولى **1427**هـ
(الموافق: **19-21** يونيو **2006**م)

الفهرست

الرقم	الموضـــــوع	الصفحة
1	تقرير الأمين العام بشأن الوضع في العراق OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.1	1
2	تقرير الأمين العام بشأن الوضع في أفغانستان OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.2	5
3	تقرير الأمين العام بشأن الوضع في الصومال OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.3	9
4	تقرير الأمين العام بشأن الوضع في قبرص OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.4	16
5	تقرير الأمين العام بشأن التضامن مع جمهورية السودان OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.5	21
6	تقرير الأمين العام بشأن نزاع جامو وكشمير OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.6	25
7	تقرير الأمين العام بشأن عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.7	29
8	تقرير الأمين العام بشأن مشكلة اللاجئين في العالم الإسلامي OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.8	32
9	تقرير الأمين العام بشأن العقوبات الاقتصادية الانفرادية OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.9	34
10	تقرير الأمين العام بشأن مكافحة الإرهاب الدولي OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.10	36
11	تقرير الأمين العام بشأن أمن الدول الإسلامية وتضامنها OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.11	39
12	تقرير الأمين العام بشأن مسألة إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي وإصلاحه OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.12	41
13	تقرير الأمين العام بشأن التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.13	46
14	تقرير الأمين العام بشأن حماية الأطفال ضحايا تسونامي OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.14	59
15	تقرير الأمين العام بشأن الإسلام والعالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين طريق الوسطية المستنيرة ومشروع توصيات لجنة الشخصيات البارزة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.14	62

تقرير الأمين العام
بشأن الوضع في العراق

1- يغطي هذا التقرير الفترة الزمنية الواقعة بين تقديم تقريري الأخير إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في نيويورك في 23 سبتمبر ،2005، وشهر مارس 2006م.

2- نظراً للتطورات المهمة التي تشهدها واحدة من الدول الأعضاء المهمة في منظمة المؤتمر الإسلامي، ألا وهي جمهورية العراق، واعتباراً لكونِ جميع بلدان جوار العراق أعضاء في المنظمة، فقد دأبت على تبادل وجهات النظر بخصوص الوضع السائد في العراق خلال جميع لقاءاتي مع الشخصيات المرموقة من الدول الأعضاء في المنظمة ومن خارجها. وعلاوة على اجتماعاتي المثمرة مع الرئيس جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق في فيينا في نوفمبر 2005، ومرة أخرى على هامش القمة الإسلامية الاستثنائية بمكة في ديسمبر 2005، فقد تبادلت وجهات النظر بكيفية منتظمة مع وزير الخارجية العراقي السيد هوشيار زيباري. ولقد كانت آخر عملية لتبادل وجهات النظر في هذا الشأن خلال شهر مارس في لندن مع السيد جاك سترو، وزير خارجية بريطانيا والسيد نايجل شينوالد، مستشار شؤون السياسة الخارجية لدى رئاسة الوزراء البريطانية، وكذا خلال الدورة الثامنة عشرة للقمة العربية في الخرطوم. وعلاوة على ذلك تتابع الأمانة العامة عن كثب وبكيفية مستمرة الوضع في العراق وتعمل بسرعة على إصدار بياناتها بعد كل تطورٍ مهمٍ يطرأ في هذا البلد.

3- بالرغم من بعض التطورات السياسية الإيجابية الأخيرة، فإن تقييمي هو أن الوضع في العراق مازال متفجرا للغاية وأن البلد مازال يواجه تحديات أمنية وسياسية واقتصادية جسيمة تفاقمت بعد التفجيرات المدانة بشدة والعمل الجبان الذي دمر الموقع المقدس في سامراء في 22 فبراير 2006.

4- في مختلف كلماتي وتفاعلي مع أجهزة الإعلام، أكدت مرارا مناشدتي للمجتمعات والكيانات السياسية العراقية بأن أهم تحد لهم الآن في مرحلة ما بعد الانتخابات سوف يكون النأي بأنفسهم عن اختلافاتهم والسعي لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية والسعي المخلص لتكوين حكومة موسعة شاملة وكاملة التمثيل.

5- شارك وفد من منظمة المؤتمر الإسلامي في الاجتماع التحضيري للوفاق الوطني العراقي الذي انعقد في القاهرة في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر 2005، برعاية جامعة الدول العربية . وقد امتاز هذا الاجتماع بأنه جمع، لأول مرة طيفا واسعا من ممثلي المجتمعات العراقية المختلفة لمناقشة المصالحة الوطنية ومستقبل البلاد. والعناصر الهامة التي تضمنها البيان المشترك الذي صدر عن الاجتماع هي الدعوة لوضع جدول زمني لانسحاب قوات التحالف الأجنبية وتأكيد الحق الشرعي في المقاومة ورفض الإرهاب. ومن المأمول عقد مؤتمر متابعة حول المصالحة الوطنية العراقية في بغداد في مطلع شهر يونيو 2006م.

6- في 22 فبراير 2006 وقع حادث بغيض أدى إلى تدمير مرقد الإمامين على الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء. وقد اجتاحت المجتمع العراقي موجة عنف طائفية الطابع راح ضحيتها العشرات من الأبرياء، وعلى اثر ذلك وجهت نداءاً قوياً إلى جميع أبناء الشعب العراقي لممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتحمل المسؤولية في

أعقاب هذا العمل الجبان. كما دعوت جميع الأطراف المعنية إلى تقديم مرتكبي هذا العمل الشنيع بسرعة للعدالة وتأمين حماية لحـــرمة جميـــع المـواقع الدينية وحمـاية المواقع الثقافية في العراق.

الاحتماع الوزاري للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي يوم 15 مارس 2006

7- تناول البيان الختامي للاجتماع الوزاري الأول للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في جدة يوم 15 مارس 2006م، على نحو شمولي وتفصيلي الوضع السائد في العراق. وأكدت اللجنة مجدداً عزمها وتصميمها على متابعة التطورات في هذا البلد ومواصلة العمل من أجل إعادة إحلال السلم والاستقرار الدائمين والمستديمين. وأوصى الاجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي، اعتباراً للمصداقية التي تحظى بها بين أبناء الشعب العراقي، بضرورة مواصلة العمل، بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية، من أجل خلق مناخ من الوئام والتفاهم يفضي إلى إحلال السلام والأمن الدائمين في العراق والمنطقة ككل. وطلبت اللجنة التنفيذية من الأمين العام متابعة وتنسيق النشاطات مبدية التوصيات التالية:

أ - إنشاء فريق إتصال تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي معني بالعراق.

ب- دعوة مختلف الأطياف العراقية، استناداً إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في برنامج العمل العشري، أن تنأي بنفسها عن اتهام بعضها بعضاً بالكفر أو بالخروج عن الدين.

ج- قيام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بزيارة إلى العراق.

د- تقديم اقتراح العراق بافتتاح مكتب تنسيقي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في بغداد إلى الدورة الثالثة والثلاثين المقبلة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

8 - لقد وجدْتُ جميع التوصيات الواردة أعلاه ملائمة للغاية وتقتضي من الدول الأعضاء ومن أبناء الشعب العراقي اعتباراً واهتماماً بالغين. وأعتبر، على نحو خاص، إنشاء فريق اتصال معني بالعراق تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي أمراً في غاية الأهمية من حيث تعزيز مشاركة المنظمة في معالجة الشأن العراقي. ومن جهتي فإنني على أتم الاستعداد للقيام بزيارة إلى العراق في أقرب الآجال. كما تواصل الأمانة العامة المحافظة على اتصالاتها الفعلية مع القنصل العام العراقي المعين أخيراً في جدة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأحث الدول الأعضاء على تقديم المزيد من المقترحات البناءة من أجل مشاركة تفاعلية وفعالة للمنظمة في معالجة الشأن العراقي.

9 - يقدم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للنظر فيه واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه.

تقرير الأمين العام
بشأن
الوضع في أفغانستان

1. **يغطي هذا التقرير أنشطة الأمانة العامة في مجال تنفيذ القرارات الخاصة بأفغانستان ومتابعاتها لأهم التطورات المرتبطة بالشأن الأفغاني في الفترة الواقعة ما بين يوليو 2005 و مارس 2006م.**
2. **لقد شكلت القضية الأفغانية واحدة من أهم القضايا الإسلامية المعاصرة التي احتلت مكانة بارزة على جدول أعمال المؤتمرات الإسلامية لأكثر من عقدين من الزمن وصدر في شانها العديد من القرارات التي أكدت التضامن الإسلامي مع الشعب الأفغاني، والوقوف إلى جانبه وهو يدافع عن استقلاله، أو ينهض من جديد لإعادة بناء بلاده بعد ما حل بها من دمار جراء الحروب المتواصلة.**

تحويل أنشطة مكتب المنظمة في كابول إلى صندوق مساعدة شعب أفغانستان:

3. **تنفيذاً للقرار رقم Pol –32/2 الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقدة في صنعاء في 28 – 30 يونيو 2005، تم إغلاق المكتب السياسي للمنظمة في كابول اعتباراً من أول أغسطس 2005. كما تم تعزيز أنشطة مكتب صندوق مساعدة شعب أفغانستان التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال عقد اجتماع مجلس أمنائه للمرة الأولى في كابول وبحضور سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمناء في الرياض، وجرى تثبيت مكتب الصندوق في مقر مكتب المنظمة في كابول، بعدما كان الصندوق يمارس أنشطته من مقره المؤقت في إسلام أباد.**

أنشطة صندوق مساعدة شعب أفغانستان:

4. **يستمر صندوق مساعدة شعب أفغانستان في تنفيذ الخطة التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في جلسته المنعقدة في كابول يومي 5 و 6 يونيو 2005. ووفق آخر تقرير للمدير التنفيذي للصندوق فقد تم اختيار الشركات المنفذة لبناء المراكز الصحية، من خلال نشر إعلان مناقصة دولية، وبدأت عمليات البناء اعتباراً من شهر مارس 2006، كما تم حفر 176 بئراً في**

سبع ولايات أفغانية. وتم أيضا توزيع مدافئ على 3325 أسرة أفغانية في محافظتي كابول ولوجر. وبالنسبة للخيام المستخدمة كفصول للدراسة فقد تم توزيع 232 خيمة في أربع محافظات أفغانية. وجدير بالذكر أن الخطة تشمل بناء 20 مركزا صحياً في مناطق مختلفة من أفغانستان، وتوفير أعداد من الخيام لسد حاجة المدارس الأفغانية للفصول الدراسية، حيث تفيد الإحصاءات الرسمية بوجود نقص في الفصول الدراسية يقدر ب 7000 فصل دراسي. كما تضمنت الخطة حفر 300 بئر لتوفير مياه الشرب، وتوزيع عدد من المدافئ على الأسر الأفغانية المعوزة، لمواجهة فصل الشتاء.

5. نظراً لحاجة الشعب الأفغاني إلى مساعدات أخوته أبناء الأمة الإسلامية في هذه المرحلة الدقيقة التي تشهد إعادة بناء دولة أفغانستان، فإنني أجدد مناشدتي الدول الأعضاء وكافة المؤسسات الإسلامية التبرع بسخاء لصندوق مساعدة شعب أفغانستان. ولا يفوتني أن أقدر عالياً ما قامت به مؤخراً كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة من تسديد المبالغ التي سبق وأن تبرعتا بها لصندوق مساعدة شعب أفغانستان، آملاً من كل مستطيع أن يحذو حذوهما.

تعزيز العلاقات بين منظمة المؤتمر الإسلامي وجمهورية أفغانستان الإسلامية:

6. شاركت المنظمة في عمليات مراقبة الانتخابات البرلمانية في أفغانستان، التي جرت في 18 سبتمبر 2005، وأرسلت في 28 سبتمبر 2005 رسالة تهنئة إلى الرئيس حامد كرزي أعربتُ فيها عن ثقتي بأن أفغانستان تسير في الطريق الصحيح لإعادة بناء ذاتها. وأكدتُ على أن منظمة المؤتمر الإسلامي تقف إلى جانب الشعب الأفغاني وهو يعيد بناء بلاده.

مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر لندن:

7. انعقد في لندن مؤتمر دولي للمانحين لأفغانستان، يومي 31 يناير و 1 فبراير 2006م. وقد شاركت في هذا المؤتمر وفود من 60 دولة ومنظمة دولية وإقليمية ، وكان بينها 23 وفداً ترأسها وزراء خارجية. وقد شاركت الأمانة العامة بوفد رفيع المستوى برئاسة الأمين العام المساعد، ضم في عضويته ممثلاً عن البنك الإسلامي للتنمية.

8. اعتمد مؤتمر لندن إطاراً جديداً للعمل الدولي في أفغانستان على كافة المستويات، يشمل كل جوانب الحياة، أسماه « عهد أفغانستان Afghanistan Compact » ليشكل مرجعية للخمس سنوات القادمة، كما كانت اتفاقية بون خلال الخمس سنوات الماضية. كما استطاع مؤتمر لندن جمع 10.5 (عشرة ونصف مليار دولار أمريكي) من التبرعات، منها 70 مليون دولار قروض بدون فوائد تقدم من البنك الإسلامي للتنمية خلال السنتين القادمتين. وفي خضم مناقشات مؤتمر لندن أشار وفدنا إلى صندوق مساعدة شعب أفغانستان التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي يقدم الخدمات للشعب الأفغاني بميزانيته البالغة 15 مليون دولار.
وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن الدولي، من خلال اعتماده للقرار رقم 1659(2006) قد صادق على « عهد أفغانستان » المشار إليه أعلاه، كإطار للشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي.

مكافحة المخدرات:

9. يمثل إنتاج المخدرات في أفغانستان، تحدياً كبيراً، ليس للحكومة الأفغانية فحسب، بل للمجتمع الدولي برمته. وكما هو معلوم فإن إعداداً كبيرة من المزارعين الأفغان يقومون بزراعة شجرة الخشخاش المنتجة للأفيون الذي تعتبر أفغانستان أكبر منتج له في العالم. وقد بذلت جهود من أجل مساعدة المزارعين الأفغان لاستبدال زراعة الخشخاش لمحاصيل مفيدة، لكن هذه الجهود لم تكن موفقة كما يجب.

10. قامت الحكومة الأفغانية بتحديث استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات وقدمتها لمؤتمر لندن الأخير. وإنني أناشد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تقديم ما تستطيع من عون ومساعدة لأفغانستان من أجل التخلص من آفة المخدرات التي تهدد كل المجتمعات البشرية.

11. يقدم هذا التقرير للدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للنظر فيه واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه.

– – –

<afgan-33-rep(icfm33)>ja

تقرير الأمين العام
حول
الوضع في الصومال

1. يغطي هذا التقرير الفترة الزمنية الواقعة بين تقديم تقريري الأخير إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في نيويورك في 23 سبتمبر ،2005، وشهر مارس 2006م.

2. كما ذُكر في التقرير السابق، لا يزال الوضع في الصومال يشكل مصدر قلق وانشغال لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عبرت دائما عن عزمها على الحفاظ على وحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. إلا أنه بالمقارنة مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)، لعبت منظمة المؤتمر الإسلامي دورا ضئيلا في تعزيز السلم والمصالحة الوطنية في الصومال.

البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي المنعقد يوم **23** سبتمبر **2005**

3. جدد البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي الذي انعقد في نيويورك يوم 23 سبتمبر 2005 التأكيد على التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للوضع في الصومال، ودعا في الوقت ذاته الدول كافة إلى احترام سيادة الصومال وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. كما رحب البيان بنقل المؤسسات الفيدرالية الانتقالية وحث على تحقيق مزيد من التقدم في هذا الشأن. وشجع الزعماء الصوماليين على مواصلة العمل على تحقيق المصالحة من خلال الحوار وبناء التوافق في إطار المؤسسات الفيدرالية الانتقالية. وبينما رحب البيان بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي القاضي بتسريع وتيرة التحضيرات لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم السلم في الصومال، دعا أيضا المجتمع الدولي للاعتراف بالمؤسسات الفيدرالية الانتقالية ومدها عاجلا بالدعم المالي.

الدورة السادسة والعشرون للمجلس الوزاري للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)، جوهر، **29** نوفمبر **2005**:

4. رغم اهتمامنا بالشأن الصومالي فإن منظمة المؤتمر الإسلامي لم توجه إليها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)، الذي انعقد في مدينة جوهر، العاصمة المؤقتة للحكومة الفيدرالية الانتقالية يوم 29 نوفمبر 2005.

الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، مكة المكرمة **7-8** ديسمبر **2005**:

5. ترأس الرئيس عبد الله يوسف أحمد وفد بلاده المشارك في مؤتمر القمة الاستثنائي. وفيما جدد برنامج العمل الشعري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمده مؤتمر القمة التأكيد على القرارات السابقة بشأن الصومال، قرر التضامن مع الشعب الصومالي في قضاياه العادلة. كما أكد بيان القمة الختامي من جديد دعمه للحكومة الصومالية ولجهودها الرامية إلى استرجاع الأمن وتحقيق المصالحة.

الاجتماع مع وزير خارجية الصومال بجدة يوم **10** ديسمبر **2005**:

6. عقدت اجتماعا مع معالي السيد عبد الله الشيخ إسماعيل، وزير خارجية الصومال، بناء على طلب منه، وذلك بمقر الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة يوم 10 ديسمبر 2005. وبالإضافة إلى استعراض وزير الخارجية للتطورات الأخيرة في الصومال، طلب من منظمة المؤتمر الإسلامي أن تنخرط بفعالية في الصومال. وفي هذا الصدد، جدد التأكيد على التوصية السابقة لفريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالصومال بشأن عقد اجتماع وزاري خاص بهدف إعداد خطط خاصة لإعمار الصومال وإصلاح مؤسسات الدولة، لرفعها إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في باكو. كما دعا وزير الخارجية الصومالي منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الانضمام إلى اللجنة المشتركة للاتحاد الأفريقي وإيقاد المعنية بالصومال.

مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي في اللجنة المشتركة للاتحاد الأفريقي وإيقاد المعنية بالصومال:

7. ردا على دعوة رسمية لاحقة توصلت بها من وزير الخارجية الصومالي، أعربت فورا عن قبول منظمة المؤتمر الإسلامي الانضمام إلى اللجنة المشتركة للاتحاد الأفريقي وإيقاد المعنية بالصومال والمشاركة بفعالية في مداولاتها. وتتطلع منظمة المؤتمر الإسلامي لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة.

الاجتماع مع وزير الإعمار الصومالي بجدة يوم **21** ديسمبر:

8. عقد الأمين العامة المساعد للشؤون السياسية مع معالي السيد آدم الشيخ محمد، وزير الإعمار وشؤون المغتربين في الحكومة الصومالية، بطلب منه، اجتماعا مثمرا بمقر الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة يوم 21 ديسمبر. عقب هذا الاجتماع بعث السيد الوزير رسالة ضمنها تفاصيل تتعلق بمختلف مشاريع إعادة التأهيل بقيمة 191,330 دولارا أمريكيا في حاجة إلى مساعدة من صندوق التضامن الإسلامي. والأمانة العامة الآن بصدد تقييم هذا الطلب قبل تقديمه إلى المجلس التنفيذي لصندوق التضامن الإسلامي لاتخاذ القرار بشأنه.

اجتماع فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالصومال (جدة، **13** فبراير **2006**):

9. متابعة لتوصيات الاجتماع الأول لفريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالصومال، المنعقد في نيويورك يوم 23 سبتمبر 2005، وبطلب من السيد عبد الله الشيخ إسماعيل، وزير خارجية الصومال، انعقد اجتماع لفريق الاتصال على مستوى الممثلين الدائمين بمقر منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة يوم الاثنين 13 فبراير 2006. ترأس الاجتماع سفير دولة قطر لدى المملكة العربية السعودية وحضره 13 من أصل الدول الخمس عشرة الأعضاء في فريق الاتصال. وقد تضمن التقرير النهائي الذي اعتمده الاجتماع التوصيات الهامة التالية:

(أ) الترحيب بمحصلة الدورة الوزارية السادسة والعشرين لإيقاد،ولاسيما قرارها القاضي بإنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الإفريقي والإيقاد يُعنى بالصومال. وفي هذا الصدد دعا إلى مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي مشاركة فعالة في مداولات الفريق المشترك.

(ب) الطلب من الأمين العام تنسيق الجهود لمشاركة المنظمة في الدورة المقبلة للمجلس الفيدرالي الانتقالي التي كان مقرراً عقدها في بيضوا في 26 فبراير 2006.

(ج) دعوة فريق الاتصال والأمانة العامة لإيفاد بعثة إلى الصومال، خلال النصف الثاني من شهر مارس 2006 للقاء الرئيس ورئيس الوزراء في الحكومة الفيدرالية الانتقالية لتجديد التأكيد على دعم الأمة الإسلامية ولمناقشة الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمة خلال المرحلة المقبلة.

(د) دعوة فريق الاتصال لعقد اجتماع خاص بعد زيارة الوفد المشترك لإعداد تقرير شامل يقدم للدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء

الخارجية، بما في ذلك ما نص عليه قرار المؤتمر الوزاري الثاني والثلاثين بشأن فتح مكتب للمنظمة في الصومال.

(هـ) دعوة الدول الأعضاء لتقديم جميع أشكال المساعدة المالية والفنية العاجلة للحكومة الفيدرالية الانتقالية لتمكينها من تنفيذ خططها لإعادة بناء البلاد بنجاح وإعادة توطين النازحين واللاجئين وإعادة بناء مؤسسات الدولة والحفاظ على الأمن والاستقرار ومواجهة الآثار الخطيرة للجفاف والمجاعة التي عصفت بالصومال.

(و) الطلب من الأمين العام إجراء اتصالات فعالة مع الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية والإيقاد، لتنسيق الجهود المشتركة التي تنشد تحقيق سلم دائم ومصالحة في الصومال.

(ز) الطلب من دول منظمة المؤتمر الإسلامي الأعضاء في إيقاد أن تدرس دراسة جدية إمكانية مشاركتها في البعثة المقترحة للاتحاد الأفريقي وإيقاد لحفظ السلام في الصومال.

اجتماع مع وزير الصحة الصومالي بجدة يوم **21** فبراير **2006**:

10. عقد معالي الدكتور عبد العزيز الشيخ يوسف، وزير الصحة الصومالي، بطلب منه، اجتماعا مثمرا مع الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمقر الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة يوم 21 فبراير 2006. وقد سعى السيد الوزير بصفة خاصة إلى الحصول على مساعدة منظمة المؤتمر الإسلامي للقضاء على شلل الأطفال في بلده.

عقد جلسة البرلمان الفيدرالي الانتقالي في بيضوا، يوم **26** فبراير **2006**:

11. تنفيذا لما نص عليه إعلان عدن، انعقدت الجلسة الأولى للبرلمان الفيدرالي الانتقالي في مدينة بيضوا يوم 26 فبراير 2006 بحضور الرئيس ورئيس الوزراء ومائتين وخمسة (205) أعضاء من بين أعضاء البرلمان المائتين والخمسة والسبعين (275). وبعد الجلسة الافتتاحية، عقد البرلمان الانتقالي جلسة ثانية بعد أسبوع، وذلك يوم 6 مارس 2006. وكنت قد توصلت بدعوة رسمية من رئيس البرلمان قبل يوم واحد فقط من انعقاد الجلسة. ونظرا لضيق الوقت وللمشاكل اللوجستية وبسبب التزامات سابقة، تعذر على منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركة في هذه الجلسة التاريخية للبرلمان الفيدرالي الانتقالي. وإذ أرحب ترحيبا شديدا بهذا التطور الإيجابي وبالشجاعة التي تحلى بها الزعماء الصوماليون، أود أن أناشد بشدة جميع الزعماء الصوماليين أن يدَعوا اختلافاتهم

جانبا وأن يشاركوا مشاركة بناءة في مداولات البرلمان الفيدرالي الانتقالي بغية تحقيق المصالحة الحقيقية وإعادة بناء البلد.

تقييم الوضع في الصومال:

12. بالرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة، فإن تقييمي للوضع في الصومال هو أن البلد يبقى هشا للغاية. ورغم أن الرئيس المؤقت، العقيد عبد الله يوسف أحمد، ورئيس الوزراء المؤقت، السيد علي محمد قدي، قد انتقلا من مدينة نيروبي إلى مدينة جوهر الصومالية، فإن الاعتبارات الأمنية والتنافس بين الفصائل لا يزال يشكل عائقا حقيقيا أمام انتقالهما إلى العاصمة مقديشو. وقد انشغلت انشغالا بالغا بالتصاعد الأخير لأعمال العنف في المدينة. وأما العائق الخطير الآخر أمام عملية المصالحة فهو المواجهة التي طال أمدها بين المناطق الصومالية الداعمة للانفصاليين في أرض الصومال، و"بونتلاند" من أجل السيطرة على منطقتي سول وسناغ.

نشر بعثة الاتحاد الأفريقي وإيقاد لحفظ السلام في الصومال:

13. رغم أن تفاصيل المسائل التقنية والمالية المتعلقة بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي وإيقاد لحفظ السلام في الصومال لا تزال غير معروفة، فإن هناك معارضة قوية في أوساط البرلمان الفيدرالي الانتقالي والجماهير الصومالية لنشر قوات من البلدان المجاورة، ولاسيما من إثيوبيا. لذا فإنني أود أن أعبر من جديد وبقوة عن اعتقادي بأن أية بعثة لدعم السلم ينبغي أن يتم التخطيط لها تخطيطا حذرا ويجب أن تحظى بأكبر قدر ممكن من الدعم في أوساط الشعب الصومالي. وفي هذا الصدد، أود أن أحث دول منظمة المؤتمر الإسلامي الأعضاء في إيقاد مرة أخرى على أن تدرس بجدية إمكانية المشاركة في بعثة من هذا القبيل.

نداء إلى جميع الفصائل الصومالية وإلى الشعب الصومالي:

14. أود في هذا المقام أن أحث جميع الصوماليين، ولاسيما زعماء مختلف الفصائل، على تقديم الدعم التام للحكومة والبرلمان الفيدراليين الانتقاليين وعلى المشاركة بفعالية في الجهود الرامية إلى إحلال السلم والأمن في بلدهم. إن على زعماء جميع الفصائل والمليشيات أن يوقفوا الأعمال العدائية وأن يشرعوا، مع الحكومة الفيدرالية الانتقالية، في مفاوضات فورية بغية التوصل إلى اتفاق شامل وقابل للتنفيذ لوقف إطلاق النار يفضي إلى نزع تام للسلاح، ولاسيما في العاصمة مقديشو.

نداء إلى دول منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي:

15. نظرا لتفاقم الوضع الإنساني المأسوي في الصومال جراء موجة الجفاف التي تعصف بالبلاد، مما أدى إلى تعريض حياة أكثر من 7ر1 مليون إنسان لخطر الموت جوعاً، فإنني أناشد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خاصة، وإلى المجتمع الدولي بشكل عام، الإسراع في تقديم دعم قوي في المجالين السياسي والمالي وفي مجال بناء القدرات لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة السياسية وإعادة بناء الاقتصاد والإغاثة الإنسانية في الصومال.

دور منظمة المؤتمر الإسلامي في الصومال:

16. أود أن أؤكد أن الأمانة العامة ومبعوثي الخاص إلى الصومال، السفير عطاء المنان بخيت، سيستمران في الاضطلاع بدورهما في المشاركة بفعالية في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإعمار الصومال وتنميته. كما أود أن أحث الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل للمشاركة الفاعلة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جميع المبادرات الدولية والإقليمية بشأن الصومال. كما أتطلع إلى تلقي دعوات للمشاركة في اجتماعات اللجنة المشتركة للاتحاد الأفريقي وإيقاد بشأن الصومال.

زيارة وفد مشترك من فريق الاتصال والأمانة العامة إلى الصومال:

17. كما ذكر سالفا، أوصى الاجتماع الأخير لفريق الاتصال المعني بالصومال بإيفاد وفد مشترك من فريق الاتصال والأمانة العامة إلى الصومال. وأتطلع إلى أن يتم في أقرب الأوقات تأكيد الحكومة الفيدرالية الانتقالية لموعد الزيارة. ومن شأن هذه الزيارة أن تمكن الأمانة العامة من تقييم الوضع الميداني وإدراج هذا التقييم في الدراسة التي طلب إعدادها القرار رقم 32/3- س بشأن إمكانية فتح مكتب لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الصومال.

زيارة وفود منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مقار كل من الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وإيقاد:

18. أنوي أيضا ترتيب زيارات لوفد منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مقار الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وإيقاد لتنسيق الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والمصالحة في الصومال.

19.يقدم هذا التقرير للدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للنظر في واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه.

تقرير الأمين العام
بشأن الوضع في قبرص

1. يغطي هذا التقرير الأحداث المهمة والتطورات التي حصلت في المسألة القبرصية للفترة من يوليو 2005 إلى مارس 2006.

الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية في **23** سبتمبر **2005**:

2. انعقد الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 23 سبتمبر 2005، وقد أكد الاجتماع مساندته القوية للقضية العادلة للقبارصة الأتراك المسلمين، كما أكد عزمه على وضع حد نهائي للعزلة غير العادلة المفروضة عليهم. ودعا بكل قوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع الخطوات الملموسة، دون إبطاء، لإنهاء هذه العزلة، وحث الاجتماع مرة أخرى الدول الأعضاء على الارتباط الوثيق بالقبارصة الأتراك، فضلاً عن زيادة وتوسيع علاقاتها معهم في سائر المجالات، كما شجع الدول الأعضاء على تبادل الزيارات رفيعة المستوى مع الجانب القبرصي التركي. وحث الاجتماع أيضاً الدول الأعضاء على إحاطة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي علماً بالإجراءات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي وبصفة خاصة القرارين 31/2-س و 32/5- س الصادرين عن الدورتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

خطة عمل الأمانة العامة:

3. لا تزال الخطوات التي اتخذت من قبل المجتمع الدولي والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي محدودة وأقل بكثير من توقعات الشعب القبرصي التركي المسلم. وتفعيلاً للقرارين المشار إليهما أعلاه فقد وضعت الأمانة العامة خطة عمل تساعد الشعب المسلم القبرصي التركي على تجاوز بعض هذه الصعاب وتشتمل هذه الخطة على الإجراءات التالية:

أ) مناشدة الدول الأعضاء بالمنظمة والمؤسسات المنتمية الشروع في نشاطاتها سعياً لتخطي العزلة والتعاون الوثيق مع القبارصة الأتراك المسلمين.

ب) إرسال وفد مكون من الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للإطلاع على واقع الحال وتقديم تقرير للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

ج) إنشاء صندوق ائتماني لمساعدة الشعب القبرصي التركي المسلم.

د) إقامة ندوة تشارك فيها الدول الأعضاء والمؤسسات المنتمية لها وبالتنسيق مع دولة الجانب القبرصي التركي.

ه) مساعدة الجانب القبرصي التركي من خلال إشراكها في نشاطات المنظمة المختلفة.

تبادل الزيارات:

4. قام وفد مشترك من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي بزيارة إلى الجانب القبرصي التركي خلال الفترة من 20 إلى 24 مارس 2006. وقد التقى الوفد بعدد من كبار مسؤولي الحكومة خلال فترة الزيارة، كما زار الوفد ثلاث جامعات من أصل ست جامعات موجودة في الدولة.

وقد حققت الزيارة نتائج ملموسة في مجال معرفة الأوضاع الحقيقية للشعب القبرصي التركي، ولمس الواقع الذي يعيشه هذا الشعب ويعاني من مصاعب في أرضه ووطنه. ويمكن تلخيص أهم نتائج الزيارة في الآتي:

أ) وجود عزلة شديدة مفروضة على الشعب القبرصي التركي.

ب) عدم إعطاء العالم الإسلامي الأهمية المناسبة للقضية القبرصية.

ج) قطع طرق المواصلات الجوية والبحرية بين الجزء الشمال لجزيرة قبرص والعالم الخارجي فيما عدا طريق تركيا.

د) عدم اعتراف كثير من الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في الجامعات في الجانب القبرصي التركي.

هـ) ضعف الإقبال السياحي على المناطق السياحية بالجزء الشمالي من الجزيرة ، بالرغم من توفر فرص السياحة والتسهيلات.

و) عدم وجود استثمارات لرجال أعمال مسلمين في الجزء الشمالي من جزيرة قبرص، بالذات في مجال السياحة والقطاع الزراعي.

ز) شح المساعدات الإسلامية المادية والعينية المقدمة للشعب القبرصي التركي.

5. تنفيذا للقرارات الوزارية السابقة، فإنني أؤكد على دعم منظمة المؤتمر الإسلامي لجهود الجانب القبرصي التركي في سائر المحافل الدولية وذلك استناداً إلى مبدأ المساواة السياسية بين الطرفين. وأناشد الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المنتمية البدء بتطوير علاقات ثنائية في شتى المجالات مع الحكومة والشعب الجانب القبرصي التركي، والشروع في الإجراءات الكفيلة بتخطي العزلة اللا إنسانية وغير العادلة المفروضة عليه، مع الأخذ في الاعتبار للتوصيات التالية التي ستساهم في فك العزلة ودعم موقف الجانب القبرصي التركي في المفاوضات مع الطرف الآخر:

أ) دعوة المسؤولين القبارصة الأتراك للمشاركة في الاجتماعات والندوات التي تعقدها الدول الأعضاء.

ب) تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الجزء الشمالي من الجزيرة.

ج) الاعتراف بالجامعات في الجانب القبرصي التركي.

د) تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في قطاع السياحة، ودعوة شعوب العالم الإسلامي للاستفادة من شواطىء شمال الجزيرة.

هـ) تطوير التعاون الثنائي مع الجانب القبرصي التركي في المجال الإعلامي والثقافي.

و) إشراك دولة قبرص التركية في النشاطات الاجتماعية والرياضية الإقليمية والدولية.

ز) حث إرسيكا والإيسيسكو على التعاون مع الجانب القبرصي التركي في مجال الثقافة والتراث الإسلامي.

ح) دعوة البنك الإسلامي للتنمية إرسال وفد فني لدراسة إمكانية إقامة بعض مشاريع البنية التحتية.

ط) الطلب من صندوق التضامن الإسلامي زيادة حجم مساعداته إلى قبرص التركية لتشمل الخدمات الصحية والمدارس الإسلامية والنشاطات الاجتماعية والرياضية، وتمويل ندوات ولقاءات دينية، بجانب زيادة مستوى المساعدات لصيانة وترميم وبناء المساجد والمراكز.

ي) الطلب من وزراء الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في الدول الأعضاء ترتيب ندوات ومحاضرات في مجال التوجيه والإرشاد وبيان منهج الطقوس الإسلامية.

ك) إعطاء منح دراسية للطلبة المسلمين في جامعات قبرص التركية.

المشاركة في نشاطات المنظمة:

6. شاركت دولة قبرص التركية في الدورة الرابعة للألعاب النسائية الإسلامية التي نظمت في طهران في أكتوبر 2005.

7. خاطبتُ الأمين العام للاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي الدكتور محمد صالح قزدر، طالباً تسهيل مشاركة دولة قبرص التركية في جميع النشاطات الرياضية الإسلامية.

8. حضر السيد وزير التربية والثقافة في دولة قبرص التركية الاجتماع الثاني عشر للجمعية العامة للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) الذي انعقد في فبراير 2006 في إسلام أباد. وقد سجّل الاجتماع بامتنان قرار دولة قبرص التركية المساهمة بمبلغ 20 ألف دولار أمريكي في ميزانية كومستيك لعام 2006-2007.

المبادرة التركية الجديدة:

9. رحبت الأمانة العامة بالمبادرة التركية الجديدة بشأن المسألة القبرصية التي أعلن عنها في 24 أبريل 2006 معالي السيد عبد الله جول، نائب رئيس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية التركية. وقد وصف المبادرة بأنها بناءة ومناسبة التوقيت لتحقيق الهدف المتمثل في إنهاء العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك. ويعتقد أن هذه المبادرة التي ترمي إلى المساهمة في إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للمسألة القبرصية، قادرة على

أن تفضي إلى تحسين مناخ الثقة المتبادلة والتنمية الاقتصادية في الجزيرة من خلال إلغاء القيود وتقليص الفوارق. وقد أطلعت الأمانة العامة الدول الأعضاء على تفاصيل المبادرة التركية يوم 2 فبراير 2006. وتثني الأمانة العامة على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي أعربت عن دعمها لهذه المبادرة، وتدعو سائر دول منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم المبادرة بهدف التوصل إلى الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة.

10. **يُقدّم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للنظر فيه واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه.**

– – –

<syprs-33-rep(icfm33)>ja

تقرير الأمين العام
بشأن
التضامن مع جمهورية السودان

1 - يغطي هذا التقرير الفترة الزمنية الواقعة بين يوليو 2005 ومارس 2006 وما تم خلالها من متابعة لتنفيذ القرارات، وأهم التطورات الخاصة بموضوع التقرير.

2 - في 9 يوليو 2005، دشّن السودان مرحلة سياسية جديدة في تاريخه المعاصر، حين بدأ يجني ثمار اتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بنيروبي في 9 يناير من العام ذاته. كما تم التوقيع على الدستور الانتقالي للدولة. وكانت الأمانة العامة ممثلة بالأمين العام المساعد للشؤون السياسية حاضرة في مراسم اليمين والتوقيع على الدستور.

تطورات قضية دارفور:

3 - استمر الاتحاد الإفريقي في بذل مساعيه من أجل إحلال السلام في إقليم دارفور، مدعوماً بالأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها منظمة المؤتمر الإسلامي، التي عبرت عن موقفها الداعم للاتحاد الإفريقي من خلال الاتصالات المباشرة بين مسؤولي المنظمتين.

4 - إثر توصل مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الإفريقي إلى اتخاذ قرار في 10 مارس 2006 بشأن تمديد مهمة قوات حفظ السلام الإفريقية في دارفور حتى نهاية شهر سبتمبر 2006، ونقل المهمة إلى الأمم المتحدة حينذاك، بالتنسيق مع الحكومة السودانية، أصدرتُ بياناً صحفياً بهذه المناسبة جددتُ فيه دعم منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعي الاتحاد الإفريقي في معالجة قضية دارفور، سواءً من خلال مفاوضات أبوجا أو نشر قوات حفظ السلام الإفريقية في الإقليم، هذا الموقف الذي طالما عبّرت عنه منظمة المؤتمر الإسلامي في مناسبات مختلفة، وأعربتُ عن الأمل بأن تكون الفترة القادمة حتى نهاية سبتمبر 2006 كفيلة بإيجاد حل سلمي لقضية دارفور يتوصل إليه المتفاوضون في أبوجا، كي تعود الأوضاع إلى طبيعتها ويتمكن الشعب السوداني في جميع أرجاء السودان من العيش بسلام وأمن ويعمل على تنمية بلاده.

5 - إنني إذ أجدد دعوتي للأطراف المعنية بمشكلة دارفور وكل الجهات الفاعلة من أجل حل هذه المشكلة، أن تسارع الخطى لتحقيق السلام في أقرب فرصة ممكنة وقبل الوصول إلى موعد نهاية سبتمبر من العام الجاري، أناشد جميع الدول الأعضاء تأكيد تضامنها مع جمهورية السودان في تمسكها بوحدتها وسيادتها الوطنية.

توجه بعثة منظمة المؤتمر الإسلامي للمساعي الحميدة إلى إنجامينا:

6 - عملاً بمقررات قمة مكة المكرمة (7 و 8 ديسمبر 2005) وبرنامج العمل العشري المعتمد من قبلها، خاصة فيما يتعلق بمساعي الأمين العام لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء، فقد قررتُ إرسال بعثة للمساعي الحميدة إلى كل من إنجامينا والخرطوم، وذلك بعد تفاقم الأوضاع على الحدود بين البلدين وإعلان تشاد في 23 ديسمبر 2005، حالة الحرب مع جارتها السودان. وعليه فقد توجهت بعثة منظمة المؤتمر الإسلامي للمساعي الحميدة إلى إنجامينا يوم 18 يناير 2006 والتقت بكل من رئيس الوزراء، وزير الخارجية، ورئيس ديوان رئاسة جمهورية التشاد، شارحة لهم أهداف المنظمة المنبثقة عن قمة مكة المكرمة وداعية إياهم إلى تأكيد علاقات حسن الجوار بينهم والسودان، العضوين الهامين في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما عرضت البعثة على المسؤولين التشاديين استعدادها للقيام بأي دور يطلب منها، تحقيقاً للسلام وتأكيداً للثقة بين البلدين الجارين. وشددت البعثة على مطالبتها البلدين، اعتماد الحوار وسيلة لحل الخلافات. وأعربت البعثة عن رغبة المنظمة في مشاركة الرئيس إدريس ديبي أتنو في القمة الإفريقية المقرر انعقادها في الخرطوم، حيث يمكن توظيف لقاءه مع الرئيس عمر البشير وجها لوجه لجهة حل الخلاف الراهن بين البلدين.

توجه بعثة المساعي الحميدة إلى الخرطوم:

7 - استكمالاً لمهمة المساعي الحميدة وبعد تأخير في زيارة الخرطوم بسبب انعقاد القمة الإفريقية فيها، توجهت بعثة المساعي الحميدة إلى الخرطوم يوم 15 فبراير 2006. وقد التقت بوزيري الخارجية والدفاع وشرحت لهما أهداف البعثة المنبثقة عن تكليف القمة الإسلامية للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ببذل مساعيه الحميدة في سبيل تسوية الخلافات بين أعضاء المنظمة. كما رحبت البعثة باتفاق طرابلس وأعربت عن استعداد المنظمة للمساعدة على تنفيذ هذا الاتفاق. ومن جانبهما أعرب الوزيران السودانيان عن تقديرهما لاهتمام منظمة المؤتمر الإسلامي وسعيها من أجل حل الخلاف مع التشاد. وأكدا التزام السودان بالحوار منهجاً لحل الخلافات.

إجراءات إنشاء صندوق إعمار المناطق المتضررة من الحرب في السودان:

8 - استناداً لقرار مؤتمر القمة الإسلامي العاشر المتضمن إنشاء صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي لإعمار وتنمية المناطق المتضررة من الحرب في السودان، فقد انعقد في جدة اجتماع بين الأمانة العامة ووفد رفيع المستوى من وزارة خارجية جمهورية السودان في 18 سبتمبر 2004. وقد تمّ الاتفاق على الدعوة لاجتماع المانحين للصندوق، بعد التوقيع على الاتفاق النهائي للسلام في جنوب السودان. ونظراً لأن الاتفاق النهائي قد تمّ التوقيع عليه في 9 يناير 2005، فقد أرسلت الأمانة العامة مذكرة للخارجية السودانية، للتذكير باستئناف العمل من أجل عقد اجتماع المانحين في إحدى الدول الأعضاء في المنظمة، التي توافق على استضافة الاجتماع، بناءاً على اقتراح تتقدم به الحكومة السودانية. وبما أن الأمانة العامة لم تتوصل برد على مذكرتها، فقد بادرت إلى إرسال مذكرة أخرى بتاريخ 4 يناير 2006 جددت الطلب من وزارة الخارجية السودانية موافاتها بالجهة المضيفة لاجتماع المانحين للصندوق، حتى تقوم الأمانة العامة بالإجراءات اللازمة لعقد هذا الاجتماع الذي يشكل الخطوة الجوهرية الأولى لقيام الصندوق.

9 - تبذل الأمانة العامة جهوداً متواصلة لحث الدول الأعضاء على تقديم المزيد من الدعم الإنساني للسكان المتضررين والنازحين في إقليم دارفور. ويشار في هذا

المجال إلى أن الحكومة السودانية قد أصدرت قراراً في الخامس من يوليو 2005م، يقضي باستمرار الضمانات التي أعلنتها الحكومة سابقاً والخاصة بتسهيل تقديم العون الإنساني إلى ولايات دارفور وتمكين منظمات العون الإنساني من استكمال برامجها في إغاثة سكان الإقليم المتأثرين بالهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة. وجدير بالذكر أن الدول الإسلامية مستمرة في تقديم المساعدات الإنسانية لأبناء دارفور ويوافي بعضها الأمانة العامة بين الحين والآخر بمعلومات عن المساعدات المقدمة في هذا الإطار.

10 – يُقدّم هذا التقرير للدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للنظر فيه واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه.

– – –

تقرير الأمين العام
حول نزاع جامو وكشمير

1. **يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من يوليو 2005 إلى غاية مارس 2006 ويسلط الضوء على أبرز التطورات التي طرأت في هذا الموضوع.**

2. **يعتبر نزاع جامو وكشمير واحداً من أقدم القضايا العالقة المطروحة على جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي، ومازال يستأثر باهتمام المنظمة. كما أن منظمة المؤتمر الإسلامي ما فتئت ترصد عن كثب العملية السلمية الجارية بين الهند وباكستان.**

دعم منظمة المؤتمر الإسلامي المستمر لأبناء الشعب الكشميري:

3. **اعتمدت الدورات المتعاقبة لمؤتمر القمة الإسلامي والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية عدداً من القرارات بشأن هذا النزاع، كان آخرها القرار رقم 10/6- س(ق.إ) الصادر عن القمة الإسلامية العاشرة في بوتراجايا بماليزيا في أكتوبر 2003، والقرار رقم 32/7- س الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في صنعاء باليمن في يونيو 2005. وأعربت القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في ديسمبر 2005 في مكة المكرمة في بيانها عن دعمها لمطالب أبناء الشعب الكشميري. ودعت هذه القرارات جميعها، في معرض تأكيد تضامن منظمة المؤتمر الإسلامي مع شعب جامو وكشمير في حقه المشروع في تقرير المصير، إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع طبقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وتطلعات أبناء الشعب الكشميري. كما واصلت هذه القرارات حث الهند على ضرورة الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذها، ووضع حد لانتهاكاتها للحقوق الإنسانية لأبناء الشعب الكشميري، والسماح لبعثة لتقصي الحقائق من منظمة المؤتمر الإسلامي ومن منظمات دولية لحقوق الإنسان للتحقق من أوضاع حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للهند.**

اجتماع فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

4. يواصل فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤلف من المملكة العربية السعودية والنيجر وباكستان وتركيا، عقد اجتماعاته على هامش دورات القمة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية وكذا خلال الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي واجتماعات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وجرت العادة خلال كل هذه الاجتماعات أن توجه الدعوة إلى الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري لاستعراض آخر التطورات داخل أراضيهم وما أحرزوه من تقدم في كفاحهم من أجل تحقيق تطلعاتهم استناداً للقرارات الدولية والوضع الإنساني السائد.

التعاون الباكستاني والتعنت الهندي:

5. في الوقت التي تتم فيه الإشادة بالتعاون الذي تبديه باكستان في تنفيذ مختلف القرارات بشأن النزاع ظل موقف الهند متصلباً وغير متعاون، إذ تستمر في رفض زيارة بعثة من منظمة المؤتمر الإسلامي لتقصي الحقائق، على غرار الزيارة التي قامت بها البعثة إلى أزاد جامو وكشمير عام 2003 حيث أجرت تقييماً للوضع المحزن الذي يعيش فيه اللاجئون الكشميريون وثمنت المساعدة الإنسانية التي تقدمها الحكومة الباكستانية لحوالي 15.000 لاجئ. وعلى غرار ذلك، وفي الوقت الذي رحبت فيه باكستان بحرارة بتعيين ممثلي الخاص لنزاع جامو وكشمير، أعربت الهند عن رفضها لهذه الخطوة مصرة على أن منظمة المؤتمر الإسلامي غير معنية أو مخولة بجامو وكشمير التي تعتبر، حسب زعمها، " جزءاً لا يتجزأ من الهند".

زيارة الأمين العام إلى باكستان:

6. انطلاقاً من روح التضامن مع الشعب الباكستاني ككل والكشميريين على نحو خاص قمتُ بمعية رئيس البنك الإسلامي للتنمية بزيارة إلى باكستان يوم 23 أكتوبر 2005 على أثر الزلزال الذي ضرب منطقة جنوب آسيا والذي خلّف عشرات الآلاف من القتلى في باكستان. ولقد حظيتُ بلقاء مع كل من الرئيس الجنرال برويز مشرف ورئيس الوزراء ووزير الخارجية حيث أكدتُ مجدداً تضامن منظمة المؤتمر الإسلامي المستمر مع الشعب الكشميري.

وشاركتُ يوم 5 فبراير 2006 في حفل نظم إحياءً ليوم كشمير في جدة، وأكدتُ التزام منظمة المؤتمر الإسلامي المستمر بالقضية العادلة لأبناء الشعب الكشميري في تقرير المصير ووضع حدٍ للانتهاكات السافرة لحقوقهم الإنسانية في كشمير الخاضعة للسيطرة الهندية.

العملية السلمية بين الهند وباكستان:

7. **في الوقت الذي أشيد فيه، على نحو خاص، بعزم كل من الرئيس الباكستاني ورئيس الوزراء الهندي على التخلي عن الخيار العسكري وجعل العملية السلمية خياراً لا رجعة فيه من خلال اتخاذ العديد من تدابير بناء الثقة، فإنني أشيد بالجهود المخلصة التي تبذلها باكستان لخلق وتعزيز مناخ مواتٍ لمواصلة الحوار مع الهند. وآمل أن يفضي هذا الحوار إلى عملية تتسم بالتطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين والتوصل إلى تسوية نهائية لجميع القضايا العالقة والإسهام في إقامة مناخ مفعم بالسلم والأمن والازدهار خدمة لمصالح شعوب جنوب آسيا نظراً للتكامل الذي يطبع اقتصادات البلدين.**

تدابير بناء الثقة:

8. **في إطار التزام الطرفين« بتحريك العملية السلمية بكيفية مجدية» سجلت بارتياح مختلف التدابير الإضافية لبناء الثقة التي تم الاتفاق عليها خلال الجولة الثانية من المباحثات التي دارت بين وكيلي وزارتي الخارجية خلال الأسبوع الأول من سبتمبر 2005 واعتماد مذكرة التفاهم حول خطوط المواصلات بين وكالة الملاحة البحرية الباكستانية وخفر السواحل الهندي واجتماع وكيلي وزارتي الداخلية وكذا الجولة الثالثة من المباحثات على مستوى الخبراء حول تدابير بناء الثقة في المجال النووي في أغسطس 2005 وكذا الاجتماع الذي ضم الرئيس الباكستاني،برويز مشرف، ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ على هامش الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي نوفمبر 2005 اتفق البلدان على فتح خمس نقاط للقاء في أعقاب الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا يوم 8 أكتوبر 2005. كما توصلا إلى توافق في الآراء للشروع في خدمات النقل بواسطة الحافلات بين بونش**

في كشمير المحتلة وراوا لاكوت في أزاد كشمير قبل أبريل 2006 وحركة تنقل الشاحنات بين الطريق الرابط بين مظفر أباد وسرينغار، في انتظار إصلاح الطريق الذي دمِّر جزئياً بسبب الزلزال واحتمال إعادة نشر القوات. كما تم إصلاح خط السكة الحديد الرابط بين مونابو خوكرابار وبين راجاشان في الهند ومقاطعة السند في باكستان. وإنني، إذ أرحب بجميع هذه التدابير الإضافية المتعلقة ببناء الثقة والشروع في الجولة الثالثة من المباحثات الثائية بين وكيلي وزارتي الخارجية يومي 17 و 18 يناير 2006، والتي من المأمول أن تسهم في فسح المجال من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع بينهما طبقاً للشرعية الدولية، فإنني أؤكد أن من أولياتي كذلك ضمان اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من معاناة أبناء شعب جامو وكشمير وتحسين وضعية حقوقهم الإنسانية.

9. يقدم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

– – –

الأصل : إنجليزي

تقرير الأمين العام
بشأن
عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان

1. **يغطي هذا التقرير الأنشطة والتطورات الحاصلة في الفترة حتى يوليو 2005.**
2. **منذ أكثر من خمس عشرة سنة مرت على عدوان جمهورية أرمينيا على أذربيجان لا يزال النزاع في داخل ومحيط إقليم ناغورونو كاراباخ التابع لجمهورية أذربيجان قائماً وما تزال أجزاء مهمة من الأراضي الأذربيجانية خاضعة للاحتلال، على الرغم من الجهود العديدة والمفاوضات.**

اللاجئون والنازحون:

3. **عند اندلاع النزاع عام 1988 تم إبعاد أكثر من 200.000 أذربيجاني من أرمينيا والذين لجأوا إلى أذربيجان. وعلاوة على ذلك قامت القوات الأرمينية خلال عدوانها واحتلالها للأراضي الأذربيجانية، بحملات واسعة للتطهير العرقي وأجبرت أكثر من 800.000 أذربيجاني على النزوح عن ديارهم في ناغورنو كاراباخ وفي مناطق أخرى من أذربيجان. وقد أسفر ذلك عن أزمة إنسانية حادة وعن لاجئين ونازحين يعانون من ظروف بئيسة أثارت اهتمام المجتمع الدولي.**

إدانة منظمة المؤتمر الإسلامي للعدوان:

4. **أدانت منظمة المؤتمر الإسلامي، عبر قراراتها المختلفة عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان واستمرار احتلالها للأراضي الأذربيجانية، ودعت منظمة المؤتمر الإسلامي مجلس الأمن الدولي إلى الإقرار بوقوع العدوان على جمهورية أذربيجان.**
5. **حثت قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي أرمينيا على الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي أرقام 822، 853، 874، 884 لعام 1993 باعتبارها الأساس القانوني لتسوية النزاع، وكان آخر القرارات التي اعتمدتها منظمة المؤتمر الإسلامي حول الموضوع، القرار رقم 10/12-س (ق.إ) الذي أصدرته القمة الإسلامية العاشرة في بوتراجايا بماليزيا في أكتوبر 2003 والقرار رقم 32/9- س الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في صنعاء باليمن في يونيو 2005. وقد طالب هاذان القراران كلاهما وبقوة بالانسحاب الفوري وغير المشروط والكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وأدانت القرارات أعمال النهب والتدمير التي طالت التراث التاريخي والثقافي والديني داخل الأراضي الأذربيجانية المحتلة. كما حثت منظمة المؤتمر الإسلامي جميع الدول على الامتناع عن تقديم وتزويد أرمينيا بالأسلحة والعتاد وذلك لحرمان المعتدي من كل ما من شأنه أن يساعده على تصعيد النزاع والاستمرار في احتلال الأراضي الأذربيجانية، وشددت على عدم استخدام أراضي الدول**

الأعضاء لعبور إمدادات من هذا القبيل. وقد قررت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تقديم الدعم المطلق لمسألة سلامة الأراضي الأذربيجانية خلال التصويت في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية.

6. **فيما يتعلق " بالانتخابات الأرمينية" التي نظمها الجانب الأرميني في الأراضي المحتلة يوم 19 يونيو 2005 واستمرار نقل المستوطنين الأرمينيين داخل الأراضي المحتلة، أكدت منظمة المؤتمر الإسلامي مجدداً على أن تلك الأنشطة غير شرعية وتتعارض مع القانون الإنساني الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف لعام 1949.**

التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

7. **طُلب من الأمين العام، وقام وفقاً لذلك، بإبلاغ رئاسة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بموقف منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي مفاده أن المنظمة ستواصل، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دعمها للطرفين في السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع منبي على معايير ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك تلك المرتبطة بالسيادة وسلامة الأراضي وحرمة حدود الدول المعترف بها دولياً. وفي هذا الصدد، ساندت المباحثات بين جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا والتي عقدت على مدى جولات عديدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وكانت آخر جولة من تلك المباحثات قد عقدت في فرنسا في فبراير 2006، وسأستمر في إطلاع رئاسة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول الموقف المبدئي لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول تسوية النزاع.**

نداء لتقديم المساعدة للنازحين:

8. **نظراً للأهمية التي تكتسيها جهود تقديم العون للاجئين والنازحين الأذربيجانيين فقد طلبت من كافة الدول الأعضاء، ومن البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي ومن المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية تقديم المعونة لهؤلاء النازحين واللاجئين الذين مازالوا يعيشون في ظروف عصيبة.**

عزم وفد من منظمة المؤتمر الإسلامي زيارة النازحين:

9. **تبحث الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إمكانية إرسال وفد عنها إلى أذربيجان لغرض أساسي ينشد تحصيل المعلومات من مصدرها الأصلي عن ظروف النازحين واللاجئين مباشرة، وتحقيقاً لهذا الغرض تسعى الأمانة العامة، بالتعاون مع سفارة جمهورية أذربيجان بالرياض، للحصول على موافقة على خطة الزيارة وجدولها الزمني.**

زيارة الأمين العام لباكو:

10. على هامش المؤتمر الذي عقد في باكو حول موضوع الإسلام والشباب يومي 1 و 2 مارس 2006، كان لي لقاء مع فخامة السيد إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، ودولة السيد أرتر راسينراد، رئيس الوزراء، ومعالي السيد غلمار ممد ياروف، وزير الشؤون الخارجية دارت خلاله مناقشات مفيدة ومثمرة للغاية، حيث تطرقنا لمختلف القضايا الدولية مثل الوضع في العراق وفلسطين بعد الانتخابات، وبرنامج العمل العشري الذي أقرته الدورة الاستثنائية الثالثة للقمة الإسلامية في مكة المكرمة والجهود المبذولة للتصدي لظاهرة كراهية الإسلام والتضامن داخل العالم الإسلامي وأزمة الرسوم الكاريكاتورية الأخيرة والدورة المقبلة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية وغيرها من القضايا الأخرى ذات الصلة.

11. وبخصوص النزاع داخل إقليم ناغورنو كاراباخ وحوله والتابع لجمهورية أذربيجان، فقد أوضحتُ أن منظمة المؤتمر الإسلامي تبذل قصارى الجهود في دعم تسوية النزاع استناداً إلى مبدأ السيادة وسلامة الأراضي وحرمة حدود أذربيجان المعترف بها دولياً وكذا قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ومقررات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشدد الجانب الأذربيجاني على ضرورة التحلي بروح التضامن بين الدول الأعضاء بخصوص هذه المسألة.

12. يقدم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

– – –

تقرير الأمين العام
بشأن
مشكلة اللاجئين في العالم الإسلامي

1. **يغطي هذا التقرير الأحداث المهمة والتطورات التي حصلت فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين في العالم الإسلامي للفترة من يوليو 2005 إلى مارس 2006.**

2. **حسب التقرير السابق فإن مشكلة اللاجئين في العالم الإسلامي احتلت مكاناً بارزاً على قائمة الاهتمامات الدولية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشكل خاص. ويقدر عدد اللاجئين في العالم اليوم بما يربو على 17 مليون لاجئ أغلبهم من المسلمين.**

الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية في **23** سبتمبر **2005**:

3. **أشاد الاجتماع بالتعاون الوثيق بين الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بشأن التحضير لعقد المؤتمر الوزاري الخاص بمشكلة اللاجئين في العالم الإسلامي. وحث الاجتماع الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية والمؤسسات المتخصصة على المساهمة في تغطية تكاليف المؤتمر بما يضمن له النجاح.**

إجراءات الأمانة العامة:

4. **تنفيذاً للقرار رقم 10/15- س (ق.إ) الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذي عقد في بوتراجايا في أكتوبر 2003، والقرار رقم 32/10- س الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية الذي عقد في صنعاء في يونيو 2005، الداعيين إلى الإسراع بعقد مؤتمر وزاري خلال عام 2005 لمناقشة قضايا اللاجئين في العالم الإسلامي، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قامت الأمانة العامة بعقد عدة اجتماعات مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الرياض وجدة وجنيف، لوضع الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماع الوزاري خلال عام 2005.**

5. **عقد اجتماع تنسيقي بين وفد الأمانة العامة ووفد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمقر الأمانة العامة يوم 2005/10/12 بشأن التنسيق للاجتماع**

الوزاري الخاص بمشكلة اللاجئين في العالم الإسلامي والذي سيعقد في باكستان في النصف الأول من العام 2006، وذلك نتيجة لاتصالات قمت بها مع بعض الدول الأعضاء خلال العام المنصرم بهدف استضافة المؤتمر الوزاري. وقد استجابت حكومة جمهورية باكستان الإسلامية مشكورة لاستضافة هذا المؤتمر.

6. قررت إرسال وفد مشترك من الأمانة العامة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى باكستان وذلك لبحث التفاصيل المتعلقة بانعقاد المؤتمر. وقد زار الوفد المشترك إسلام أباد في 16 و 17 ديسمبر 2005 وأجرى مباحثات مع المسؤولين الباكستانيين تركزت حول مكان وتاريخ عقد الاجتماع الوزاري والميزانية التقديرية للمؤتمر. وتم الاتفاق من حيث المبدأ على عقد المؤتمر الوزاري في أواخر شهر مارس 2006، على شرط أن تعطى الأمانة العامة وقتاً كافياً للتحرك مع الدول الأعضاء للتبرع لتغطية نفقات المؤتمر.

7. نظراً لضيق الوقت والحاجة إلى الترتيبات الإدارية والمالية الضرورية، وبالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمسؤولين الباكستانيين فقد اقترحت تأجيل عقد المؤتمر الوزاري إلى النصف الثاني من شهر نوفمبر 2006.

8. يقدم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للنظر فيه واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه.

– – –

تقرير الأمين العام
بشأن
العقوبات الاقتصادية الانفرادية

1. يغطي هذا التقرير الأنشطة والتطورات الحاصلة خلال الفترة الممتدة من يوليو 2005 إلى غاية مارس 2006.

2. تعاني عدد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بما في ذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العربية السورية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، من جراء تدابير تفرض بموجبها بعض الدول عقوبات اقتصادية انفرادية كان لها عواقب وخيمة على شعوب هذه البلدان وكذا على تنميتها وتطورها.

3. طبقاً للقرار رقم 32/11- س الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في صنعاء بالجمهورية اليمنية من 28 إلى 30 يونيو 2005 أنيطت بالأمانة العامة مهمة تجميع وجهات النظر والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالأضرار الناجمة عن تلك العقوبات الاقتصادية الانفرادية. ومن ثم فقد طلبت الأمانة العامة من البلدان المتضررة موافاتها بمعلومات تفصيلية وإحصائيات في هذا الشأن بغية الدعوة لعقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بالعقوبات الاقتصادية الانفرادية وذلك من أجل تدارس ومناقشة السبل الكفيلة بمواجهة تدابير اقتصادية انفرادية من هذا القبيل والتي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها. وقامت الأمانة العامة في نهاية شهر يناير 2006 بإرسال مذكرة تذكيرية إلى الدول الأعضاء المتضررة ولا تزال تنتظر ردودها في هذا الشأن.

قيام البعثتين المراقبتين للمنظمة بمراجعة دورية لقضية العقوبات الانفرادية:

4. كلفت الأمانة مكتبي البعثة المراقبة الدائمة للمنظمة لدى الأمم المتحدة في كل من نيويورك وجنيف بالتنسيق مع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء من أجل المتابعة والمراجعة الدورية لمسألة العقوبات الاقتصادية الانفرادية وموافاتها بتقارير منتظمة في هذا الشأن.

ضرورة التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية:

5. **حيث إن فرض العقوبات الاقتصادية الانفرادية يتعارض مع أحكام القانون الدولي، فإن ثمة حاجة لبذل جهود مشتركة لإسقاطها فوراً. وفي هذا الصدد أدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء تلك العقوبات واتخاذ الخطوات الملائمة للتخفيف من معاناتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.**

نداء للبلدان المتقدمة:

6. **أدعو البلدان المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، إلى مراجعة قراراتها بشأن العقوبات الاقتصادية التي تؤثر سلباً على شعوب البلدان المعنية، وأن يفضي هذا التطور إلى إلغاء العقوبات وخاصة تلك المفروضة على دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.**

7. **يقدم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.**

– – –

<eco-sans-rep(icfm33)ja

الأصل :إنجليزي

تقرير الأمين العام
بشأن
مكافحة الإرهاب الدولي

1. **إن هذا التقرير حول مكافحة الإرهاب الدولي والذي يغطي الفترة الممتدة من يوليو 2005 وإلى غاية مارس 2006، يسلط الضوء على أبرز التطورات المرتبطة بهذا الموضوع الحيوي.**

2. **اعتمد المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثانية والثلاثين في صنعاء القرار رقم 32/12- س بشأن مكافحة الإرهاب الدولي وطلب من الأمين العام متابعة تنفيذه بالتعاون مع الدول الأعضاء.**

إن هذا القرار، الذي يحث في الوقت ذاته جميع الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على أحكام اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي ووضعها موضع التنفيذ، يدعوها أيضاً إلى العمل مع غيرها من البلدان على تعزيز الجهود الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة، ووضع تعريف دقيق لمفهوم الإرهاب ومكافحته على نحو منسق وشفاف ومعالجة الأسباب والدوافع الكامنة وراءه.

الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي:

3. **أدان برنامج العمل العشري الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و 8 ديسمبر 2005، الإرهاب وميّز بينه وبين المقاومة المشروعة رافضاً الربط بينه وبين الإسلام ومشدداً على ضرورة مكافحته ومعالجة أسبابه الحقيقية. وجددت القمة تأكيد دعمها لوضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب وإدخال تغييرات نوعية شاملة على التشريعات الوطنية لتجريم الأعمال الإرهابية وكذا الممارسات التي تساعد على الإرهاب أو تموله أو تحرّض عليه.**

وأعرب القادة كذلك على عزمهم على السعي من أجل تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض في فبراير 2005، بما في ذلك إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، وكذا توصيات الاجتماع الخاص

لـوزراء خارجيـة منظمـة المـؤتمر الإسـلامي حـول الإرهـاب الـذي عقـد فـي كوالالمبور في أبريل 2002.

لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي المؤلفة من ثلاثة عشر عضواً:

4. **لقد كـان القرار القاضـي بإنشـاء لجنـة وزاريـة مـن ثلاثـة عشـر عضـواً تعنـى بالإرهـاب الـدولي برئاسـة ماليزيـا، واحداً مـن أهم القرارات التـي صدرت عن اجتمـاع كوالالمبـور، وأنيطت بهـا مهمـة تنفيذ النصـوص والاتفاقيـات الدوليـة التـي تحكـم مسـألة مكافحـة الإرهـاب وتكـرس فهمـاً أمثـل للإسـلام ومبادئـه السمحة. إلا أنه، ومنذ إنشاء هذه اللجنة، وعلى الرغم من المحاولات العديدة لعقد اجتماعها الافتتاحي، حتى على مستوى الخبراء، فقد تعذر ذلك. وبنـاءً على طلب من ماليزيا، رئيسة اللجنة، فقد تم إرجاء الاجتمـاع الذي كـان من المقرر عقده في الأمانة العامة في فبراير 2006 وذلك من أجل تمكين وزير الخارجيـة من أن يرأس شخصياً الاجتمـاع في أقرب الآجال. ونظراً للأهميـة التـي حظي بهـا هذا الموضوع في برنـامج العمل العشري، فإنني أدعو إلـى تفعيل دور هذه اللجنـة باعتبارها علامـة من العلامـات التـي تنم عن التزامنـا الجماعي المتجدد لمواجهة آفة الإرهاب.**

نشاطات الأمين العام والأمانة العامة:

5. **منذ انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لـوزراء الخارجيـة حدثت العديد من الأعمال الإرهابية في عدد من البلدان في شتى آنحـاء العالم ومن ضمنها دول أعضاء فـي منظمـة المؤتمر الإسـلامي. ولقد سارعتُ، كالعادة، إلى إدانة وشجب تلك الأعمال الشريرة العنيفة التي تستهدف الأبرياء وتتنافى مع التعاليم التي جاءت بها جميـع الأديان، وشددتُ مرة أخرى علـى ضرورة القيام بعمل دولي منسق لاحتواء هذا الخطر. وخلال زيارتي إلى نيويـورك فـي يوليـو 2005 للمشـاركة فـي الاجتمـاع السـادس رفيـع المسـتوى بـين الأمـم المتحدة والمنظمات الإقليمية أجريتُ مناقشات مثمرة حول هذا الموضوع مـع رئيس مجلس الأمن. وكذا مع عدد من المسؤولين من تجمعات دولية أخرى. وأكدتُ علـى ضرورة تعزيـز دور لجنـة مكافحـة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمـن الـدولي وأعربتُ عن اسـتعداد منظمـة المؤتمر الإسـلامي للتعاون إلـى**

أقصى درجة ممكنة مع اللجنة. كما استضافت الأمانة العامة ورشة عمل لمكافحة الإرهاب يوم 11 أبريل 2006 لتطوير القدرات في هذا المجال. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة التدريب في إطار التعاون المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

نداء من الأمين العام:

6. **إنني، إذ أغتنم هذه الفرصة لمناشدة جميع الدول الأعضاء تكريس جهودها مجدداً من أجل التنفيذ الفعلي للأحكام المتعلقة بمكافحة الإرهاب والواردة في برنامج العمل العشري، ولاسيما فيما يتعلق بمراجعة تشريعاتها الوطنية من أجل تحريم جميع الأعمال والممارسات الإرهابية التي تدعم الإرهاب أو تموله أو تحرض عليه، أود أن أحثها مرة أخرى على الإسراع في وضع اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب موضع التنفيذ.**

7. **يقدم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.**

– – –

1 - يغطي هذا التقرير الفترة الزمنية الواقعة بين يوليو 2005 ومارس 2006 وما تم خلالها من متابعة لتنفيذ القرارات، وأهم التطورات الخاصة بموضوع التقرير.

2 - يعتبر مبدأ التضامن الإسلامي، القاعدة الأساسية التي تستند إليها منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد انعكست هذه الحقيقة في ميثاق المنظمة وما احتواه من مبادئ وأهداف يجري العمل على تحقيقها، خدمة لمصالح الأمة الإسلامية. إلى جانب التضامن، هناك أهمية قصوى يحظى بها أمن الدول الإسلامية، من حيث تمكين هذه الدول من صون أمنها الوطني واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وكافة حقوقها المشروعة، من خلال تعزيز التعاون والثقة فيما بينها. وانطلاقاً من هذه الرؤية فقد أصبح موضوع « أمن الدول الإسلامية وتضامنها » بنداً ثابتاً على جدول أعمال المؤتمرات الإسلامية على مستوى القمة ووزراء الخارجية.

أنشطة لجنة تعزيز الحوار والتعاون والثقة:

3 - لقد انبثقت عن مؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد في طهران عام 1997 لجنة فرعية سميت « اللجنة الفرعية Ad-Hoc لتعزيز الحوار والتعاون والثقة» وأنيطت بها مهمة تطوير العمل الإسلامي المشترك من خلال تعزيز الحوار والتعاون والثقة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات في العاصمة الإيرانية طهران خلال الأعوام 1998 و 2004 و 2005. وقد خرجت هذه الاجتماعات بوثيقة حملت عنوان « المبادئ والخطوط التوجيهية لتعزيز الحوار والتعاون والثقة»، التي أجازها المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثانية والثلاثين التي انعقدت بصنعاء في 28 – 30 يونيو 2005، ضمن قراره رقم 32/13- Pol، باعتبارها أساساً لمدونة سلوك تلتزم بها الدول الأعضاء في المنظمة.

مدونة منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن تعزيز الحوار والتعاون والثقة بين الدول الأعضاء:

4 – لقد كلف المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، الأمانة العامة وفريق الخبراء الحكوميين المعني بأمن الدول الإسلامية وتضامنها بإعداد مدونة سلوك، حيث نصت الفقرة العاملة رقم (7) من القرار 32/13– Pol المشار إليه أعلاه على هذا التكليف. وتنفيذاً لهذا القرار فقد قامت الأمانة العامة بإعداد مشروع المدونة وعممته على الدول الأعضاء بتاريخ 28 فبراير 2006 واقترحت يومي 23 و 24 أبريل 2006 موعداً لعقد اجتماع الخبراء الحكوميين، متمنية على الدول الأعضاء مراجعة المشروع بعمق والاستعداد لإثرائه خلال مناقشة الخبراء الحكوميين له حتى يستقر على شكله النهائي ويرفع إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المقررة في باكو، جمهورية أذربيجان، للاعتماد.

5 – إن مدونة المنظمة بشأن تعزيز الحوار والتعاون والثقة بما تحتويه من مبادئ هامة وحيوية، ترمي إلى تعزيز العلاقات الأخوية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على أساس الثوابت المعروفة مثل التضامن والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتمتين التبادل التجاري والثقافي وغيرها، هذه المدونة سوف تشكل رافداً مميزاً للعمل الإسلامي المشترك. وإنني على يقين من أن مدونة السلوك سوف تكون واحدة من الوثائق الهامة الصادرة عن منظمتنا.

6 – يقدم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للنظر فيه واتخاذ ما يراه مناسباً.

– – –

تقرير الأمين العام
حول
مسألة إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك توسيع
عضوية مجلس الأمن الدولي وإصلاحه

1. **يغطي هذا التقرير الفترة الزمنية الواقعة بين تقديم تقريري الأخير إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في نيويورك في 23 سبتمبر ،2005، وشهر مارس 2006م.**

2. **منذ انعقاد الاجتماع التنسيقي السنوي في أكتوبر 1997 دأبت مختلف دورات مؤتمر القمة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية على تركيز اهتمامها على المسألة الهامة المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي وإصلاحه.**

فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي مفتوح العضوية المعني بإصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن الدولي:

3. **يشكل فريق الاتصال منبراً مهماً للدول الأعضاء للقيام على نحو منتظم بتنسيق الجهود من أجل حماية مصالحها وتمكينها من الإسهام بشكل أساسي في المداولات داخل الأمم المتحدة بشأن المسألة الهامة المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن.**

القرار رقم **32/14**- س الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في صنعاء:

4. **اعتمد المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثانية والثلاثين بالإجماع القرار رقم 32/14– س بخصوص هذا الموضوع، والذي شدد، من ضمن أمور أخرى، على أن إصلاح مجلس الأمن الدولي يجب أن يكون شاملاً لجميع الجوانب، وكذا على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة والديمقراطية داخل المجلس وذلك من خلال تطوير أساليب عمله وعملية صناعة قراراته. كما طالب هذا القرار بضرورة تمثيل الأمة الإسلامية بكيفية مناسبة ضمن أية فئة من فئات العضوية داخل مجلس الأمن الموسع.**

مداولات الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة:

5. أجريت مناقشات مكثفة بعد الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، داخل الأمم المتحدة وخارجها حول هذه المسألة الهامة. بيد أن تقييمي للأمر هو أن مواقف الدول الأعضاء مازالت متباينة إزاء هذه المسألة ولاسيما فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن. كما تسود وجهات نظر مختلفة بين الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس. وخلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أدرجت ثلاثة مشاريع قرارات في هذا الشأن من قبل مجموعة الأربعة والمجموعة الإفريقية ومجموعة الوحدة من أجل التوافق على التوالي. ونظراً لتعذر البت في أمر أي من هذه القرارات الثلاثة فقد تمّ إسقاطها في سبتمبر 2005 إبان اختتام أشغال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي:

6. بالرغم من الجمود الذي آلت إليه الأمور فقد واصل فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي مداولاته حول هذه المسألة. فقد تضمن البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التنسيقي السنوي الأخير يوم 23 سبتمبر 2005، عند اعتماد تقرير اجتماع فريق العمل الذي عقد يوم 21 سبتمبر 2005، القرار الخاص التالي بهذا الخصوص في فقرتيه (64) و (68):

« 64- شدد الاجتماع على ضرورة بلورة التصورات المشتركة واعتمد منهجيات لمواجهة الأخطار الجديدة والحالية المحدقة بالسلم والأمن الدوليين في ظل مناخ يتسم بتعددية الأطراف, وفي هذا الصدد، شدد الاجتماع، في معرض تأكيده على ألا تكون عملية إصلاح الأمم المتحدة على حساب مبادىء الأمم المتحدة، على ضرورة تعددية أطراف تعاونية لمتابعة وتعزيز مبادىء ميثاق الأمم المتحدة. كما أكد الاجتماع موقف منظمة المؤتمر الإسلامي في دعم مبدأ إصلاح الأمم المتحدة، وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار مبادىء تكافؤ جميع الدول في السيادة وضرورة ضمان التوزيع الجغرافي العادل. وأكد كذلك على تعزيز دور

المجموعات الإقليمية في ترشيح ممثلين عنها للقيام بمهامهم داخل المجلس. ودعا الاجتماع كذلك إلى إصلاح مجلس الأمن إصلاحاً شاملاً بجميع جوانبه وذلك حتى يصبح أكثر دمقرطة وتمثيلية وشفافية ومسؤولية. وأقر كذلك بأن ثمة دعماً واسع النطاق لزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وقرر أن أي مقترح إصلاح يغفل مسألة التمثيل الملائم للأمة الإسلامية في أي فئة من فئات العضوية في ظل مجلس الأمن الموسع لن تلقى القبول من العالم الإسلامي.»

«68- شدد الاجتماع على المتطلبات الأساسية لإتباع نهج موحد بخصوص جميع الجوانب المرتبطة بإصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن بأكبر قدر من التوافق في الآراء. وفي هذا الصدد شدد الاجتماع على ضرورة الشروع في مفاوضات بناءة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للامتناع عن الدفع بالأصوات التي تؤجج الخلاف والانقسام، دون فرض أية حدود زمنية. ودعا إلى الاستناد إلى نقاط التقارب مثل ضرورة توسيع عضوية المجلس وزيادة تمثيل البلدان النامية وتطوير أساليب عمل المجلس وشفافيته.»

القرار الصادر عن القمة الاستثنائية الثالثة:

7. **تداولت الدورة الاستثنائية الثالثة للقمة الإسلامية في مكة المكرمة يومي 7 و 8 ديسمبر 2005 كذلك حول هذه المسألة حيث حث برنامج العمل العشري، المعتمد من قبل هذه القمة، الدول الأعضاء على « المشاركة والتنسيق الفعليين في جميع المنابر الإقليمية والدولية من أجل حماية وتعزيز المصالح الجماعية للأمة الإسلامية بما في ذلك إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن... »**

8. **لقد أبانت مجموعتا منظمة المؤتمر الإسلامي في كل من نيويورك وجنيف عن روحٍ من التضامن ووحدة الصف من خلال مشاركتهما البناءة في النقاش وعرض موقف جماعي لمنظمة المؤتمر الإسلامي أثناء مناقشة إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة، هذه المناقشة التي**

انتهت في 15 مارس 2006 باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار يقضي بإنشاء المجلس الجديد. ولقد تم التطرق على نحو مفصل وشامل، في الكلمة التي ألقاها ممثل اليمن باسم المجموعة الإسلامية خلال اعتماد القرار، للموقف المبدئي الذي اتخذته المجموعتان الإسلاميتان بخصوص المسألة الحيوية ذات الصلة بأعمال التحريض على الكراهية والتعصب الديني؛ إلا أنه، ومما يبعث على الأسف الشديد، أنه بالرغم من الجهود النشطة التي بذلتها المجموعتان الإسلاميتان فإن القرار المعتمد لا يتضمن سوى إشارة هزيلة في ديباجته، لا تخفف من مشاعر القلق البالغ التي تساور العالم الإسلامي بخصوص قضية الرسوم الكاريكاتورية.

التوصيات:

9. **اعتباراً لما سبق ذكره أود أن أؤكد مجدداً وبقوة ندائي إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمواصلة إيلائها أكبر قدر من الاهتمام لمسألة إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن وذلك حتى يحظى العالم الإسلامي أو مجموعة الدول الإسلامية بالحضور الملائم الدائم في المجلس حتى تمثل الحضارة الإسلامية والثقل الديمغرافي والسياسي الهام الذي يشكله العالم الإسلامي. وأود مرة أخرى أن أشير على نحو خاص إلى أنني في الوقت الذي أدعم فيه على نحو تام المطلب الحالي من أجل التمثيل الإقليمي، فقد سعيت إلى تمثيل إضافي للعالم الإسلامي.**

10. **كما أود أن أشير إلى أنه لكي تتسنى مواكبة التطورات المتسارعة، يتعين على فريق الاتصال مفتوح العضوية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بإصلاح الأم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن أن يستمر في التنسيق المنتظم لمواقفه والمشاركة بكيفية نشطة في المداولات المتعلقة بهذه المسألة المهمة. وعن تقييم منظمة المؤتمر الإسلامي لمختلف المقترحات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، يجب أن تحدد، وبشكل واضح، مدى توافق وتلاؤم موقفها الخاص.**

11. **وفي الوقت الذي نثمن فيه عالياً وحدة الصف التي أبانت عنها مجموعتا منظمة المؤتمر الإسلامي في كل من نيويورك وجنيف خلال المداولات**

المتعلقة بالمجلس الجديد لحقوق الإنسان، أود أن أحثها على الاستمرار في إبراز وصيانة مصالحها المشتركة ولاسيما فيما يتعلق بالقضية الحيوية المرتبطة بتشويه الأديان والتجديف على الأنبياء. وينبغي أن تسعيا، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، إلى استصدار قرار جديد من الجمعية العامة للأمم المتحدة يستند أكثر إلى أحكام القرار رقم 160/50 الصادر عن الجمعية العامة. ومن جهتي فقد أصدرت تعليماتي إلى بعثتي منظمة المؤتمر الإسلامي في كل من نيويورك وجنيف بالاستمرار في تقديم كل المساعدة الممكنة للمجموعتين الإسلاميتين لكل منهما.

12. يقدم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لبحثه وتدارسه واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

– – –

<sc-reform-33-rep(icfm33)>ja

تقرير الأمين العام
حول
التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي
والمنظمات الإقليمية والدولية

(*1*) يغطي هذا التقرير بكيفية أساسية أهم الأحداث التي طرأت بعد التقرير الأخير الذي قدمته إلى الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي انعقد في صنعاء، بالجمهورية اليمنية من *28* إلى *30* يونيو *2006*.

(*2*) مثلما أشرت إلى ذلك سابقا، إن المبدأ الرئيسي لميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي المتمثل في تعزيز التعاون والتفاهم فيما بين الدول الأعضاء وفيما بينها وبين المجتمع الدولي، أكسب المنظمة مكانة فريدة في سياق الجهود متعددة الأطراف الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الحضارات وداخل كل منها بغية التصدي على نحو جماعي للتحديات العالمية الراهنة. لقد أدى برنامج إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي الجاري والذي يرمي إلى تحسين دور المنظمة باعتبارها شريكا فاعلا على المستوى العالمي، إلى تزايد اهتمام عدد من المنظمات الإقليمية والدولية بإقامة علاقات التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي. إذ أضحى المجتمع الدولي يعترف اعترافا متزايدا بمكانة منظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها محاورا ذا مواقف متوازنة بناءة ومبدئية من القضايا العالمية والإقليمية، وكذا نبذها للعنف والتطرف ومساعيها المتواصلة لإقامة نظام عالمي جديد قوامه العدالة والمساواة والسلام.

(*3*) وهكذا، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي ترتبط بعلاقات تعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، منها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وجامعة الدول العربية، والمجلس الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الخليجي، المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الدولية للفرنكوفونية، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي أغلب الحالات، تم إضفاء الصبغة المؤسسية على هذه العلاقات من خلال اتفاقات التعاون ومذكرات التفاهم مع هذه المنظمات على نحو يخول منظمة المؤتمر الإسلامي التمتع بوضع مراقب فيها.

علاقات منظمة المؤتمر الإسلامي مع الأمم المتحدة

(*4*) لم تضعف أزمة الصراعات والسنوات الأخيرة المضطربة من أهمية الأمم المتحدة وطبيعتها متعددة الأطراف، بل زادتها أهمية. إلا أن أهداف الأمم المتحدة لن تتحقق ما لم يكن هناك تعاون وعمل مشترك بين جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.وتنظر منظمة المؤتمر الإسلامي من هذا المنظور إلى دورها المكمل لجهود الأمم المتحدة والعزم الجماعي للمجتمع الدولي على التغلب على المناخ العالمي المشحون والصدامي.

(*5*) وكما أعلنت سابقا، مثلت المنظمة تمثيلا فاعلا في الدورة الستين الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وألقيت كلمة ضافية في اجتماعها العلني رفيع المستوى الذي انعقد يوم *16* سبتمبر *2005*. كما اغتنمت الفرصة لعقد سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع شخصيات هامة ومع رؤساء مختلف وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات.

(*6*) كما شاركت مشاركة فاعلة في الاجتماع رفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى، الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي *25* و*26* يوليو *2005*. وقد تداول الاجتماع مطولا بشأن مختلف جوانب فض النزاعات وبناء السلم. وإنه لمن دواعي سروري أن أنبئ بأن الأمين العام للأمم المتحدة قد أدرج منظمة المؤتمر الإسلامي في لجنة دائمة لهذا المحفل أنشئت أخيرا. وقد

عقدت اللجنة أول اجتماع لها في نيويورك يومي *23* و*24* فبراير *2006*.وقد انتهزت فرصة إقامتي في نيويورك لأشارك مشاركة واسعة في اجتماع هام آخر نظمه يوم *24* يوليو *2005* وزير الدولة الهولندي حول موضوع "التشاور بشأن الخيارات الدبلوماسية الهادئة وتقنياتها". كما شاركت منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا في مشاورات المتابعة حول "مؤتمر حقوق الإنسان – منع الصراعات في إطار المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية وشبه الإقليمية" المنعقد في كولومبو من *19* إلى *22* يناير *2006*.

(*7*) أدى نشر الرسوم الكاريكاتورية التجديفية والمسيئة والمستفزة إلى تقدير واسع لدور منظمة المؤتمر الإسلامي في التعامل الفاعل مع الأزمة بغية صون المصالح الجماعية للأمة الإسلامية. وقد حافظت على اتصال فعال مع الأمين العام للأمم المتحدة حول الموضوع. وبناء على مبادرة مني صدر بيان ثلاثي مشترك بيني وبين كل من الأمين العام للأمم المتحدة والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في الاتحاد الأوروبي يوم *7* فبراير *2006*، تبعه بيان مشترك آخر أصدرته مع الأمين العام للأمم المتحدة في الدوحة يوم *25* فبراير *2006*.

(*8*) زار المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن *1559* (*2004*) بشأن لبنان، السيد تيري رود لارسن، الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة يوم *19* مارس *2006* وعقدت معه محادثات مثمرة حول التطورات الأخيرة المتعلقة بمهمته.

(*9*) أما بخصوص العلاقات بين منظمة المؤتمر الإسلامي واليونسكو، فيسعدني أن أعلن أنه متابعة للمبادرة التي قمت بها وللمحادثات المثمرة التي أجريتها في باريس في شهري أبريل وأكتوبر *2005*، تأسست مجموعة سفراء منظمة المؤتمر الإسلامي لدى اليونسكو ويؤمل أن تصبح منتدى لصون مصالحنا الجماعية.

(*10*) وأثناء زيارتي إلى فيينا في شهر نوفمبر *2005*، عقدت اجتماعا مثمرا مع السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومتابعة لهذا الاجتماع، قدمت طلبا رسميا إلى الوكالة لمنح منظمة المؤتمر الإسلامي صفة مراقب لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابل حصول الوكالة على صفة مراقب بالمنظمة. وسيتم دراسة هذا الطلب في يونيو *2006*.

(*11*) اغتنمت أيضا زيارتي لفيينا لعقد اجتماع مثمر مع سفراء دول منظمة المؤتمر الإسلامي المعتمدين لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا. ويسعدني أن أعلن أن السادة السفراء استجابوا للمقترح الذي قدمته بشأن التنسيق والتعاون على نحو وثيق فيما بينهم في مختلف محافل الأمم المتحدة في فيينا.

(*12*) تعبيرا عن التضامن مع المجتمع الدولي، أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي بيانات قوية بمناسبة مختلف الأحداث الدولية مثل اليوم العالمي للمرأة، واليوم العالمي للصحة، واليوم العالمي لحرية الصحافة، واليوم العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، واليوم العالمي للأسرة، واليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري، وغيرها من المناسبات.

(*13*) إنني أعتبر زياراتي إلى نيويورك وباريس وفيينا مثمرة للغاية من حيث كونها لم تكتف بتسليط الأضواء على حضور منظمة المؤتمر الإسلامي في المحافل الدولية وإنما أيضا من حيث كونها أسهمت في ربط الصلات بين المنظمة والعديد من الأجهزة الدولية وبناء علاقات تعاون يعم نفعها الجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري العميق للدور المحمود الذي لعبته مجموعتا سفراء دول منظمة المؤتمر الإسلامي في كل من نيويورك وجنيف وكذا البعثتان المراقبتان الدائمتان للمنظمة.

(*14*) علاوة على الاتصالات رفيعة المستوى، تتطلع منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المشاركة بفعالية في الاجتماعات العامة التي تعقد مرة كل سنتين بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة

المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة، والمزمع انعقادها بمقر الإيسسكو بالرباط من *11* إلى *13* يوليو *2006*. وخلال اجتماعي مع رؤساء مختلف مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة يوم *5* مارس *2006*، ركزت على ضرورة التحضير والتنسيق بفعالية لاجتماع الرباط.

(*15*) كما يسعدني أن أعلن أنه بعد عرض حكومة جمهورية باكستان الإسلامية استضافة المؤتمر الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول مشاكل اللاجئين في العالم الإسلامي، انعقد اجتماع ثلاثي تحضيري جمع الأمانتين العامتين لكل من منظمة المؤتمر الإسلامي والمفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين مع مسؤولين باكستانيين كبار في إسلام آباد في شهر ديسمبر *2005*. ويتوقع أن ينعقد المؤتمر في إسلام آباد خلال الفترة من *27* إلى *29* نوفمبر *2006*.

(*16*) تنهض منظمة الصحة العالمية بدور هام في دول منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال مكافحة الأوبئة والأمراض الفتاكة، ولاسيما في مجال القضاء على شلل الأطفال. وتنفيذا لأحكام القرارات الصادرة في هذا الصدد عن القمة الإسلامية العاشرة والمؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية، تم حث الدول الأعضاء على دعم جهود منظمة الصحة العالمية الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال. وبينما ستستمر الأمانة العامة في عقد محادثات مع مختلف المسؤولين في منظمة الصحة العالمية، أود أن أحث الدول الأعضاء بشدة على المساهمة بسخاء والمشاركة بفعالية في برنامج منظمة الصحة العالمية الرامي إلى القضاء على شلل الأطفال.

(*17*) يسعدني أن أنقل أنه، بناء على قرار الدورة السادسة لمؤتمر القمة الإسلامي في داكار بالسنغال عام *1991*، نظمت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بنجاح وبالتنسيق مع اليونسيف والإيسيسكو، المؤتمر الإسلامي الأول حول رعاية الأطفال وحمايتهم في الإسلام في الرباط من *7* إلى *9* نوفمبر *2005*.

<u>علاقات منظمة المؤتمر الإسلامي مع الاتحاد الأوروبي</u> :

(18) رغم غياب أية علاقة رسمية بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي، فإنهما يواصلان التأكيد على رغبتهما في وضع آلية للحوار وإقامة إطار مؤسسي لعلاقات التعاون، ولاسيما بين أمانتي المنظمتين في كل من جدة وبروكسيل. وقد اتضحت أهمية تعزيز هذه العلاقة بجلاء في الأزمة التي أعقبت نشر الرسوم الكاريكاتورية التجديفية والمسيئة والمستفزة.

(*19*) إن أزمة الرسوم الكاريكاتورية الأخيرة قد أبرزت وبشكل واضح مدى الحاجة إلى فتح مكتب لمنظمة المؤتمر الإسلامي في بروكسيل. وأعرب عن شعوري بالارتياح البالغ إزاء القرار المتخذ، مبدئياً، لفتح هذا المكتب طبقاً لما نص عليه القرار *32/21*- س بشأن "إنشاء آلية للحوار مع الاتحاد الأُوروبي " الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية في صنعاء، وتنكب الأمانة العامة، وفقاً لذلك، على إعداد الترتيبات المالية لفتح هذا المكتب في بروكسيل وعرضها على الدورة القادمة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في باكو في يونيو *2006*م.

(*20*) لم أفتأ منذ انعقاد الدورة الثانية والثلاثين الأخيرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية أعقد اجتماعات متكررة مع كبار الشخصيات من الاتحاد الأُوروبي.

(*21*) تلبية لدعوة مشتركة وجهتها رئاسة الاتحاد الأُوروبي ووزارة الخارجية الأمريكية شاركت في مؤتمر دولي حول العراق عقد في بروكسيل يوم *22* نوفمبر *2005*م. وقد انتهزت فرصة زيارتي لبروكسيل لإجراء محادثات مثمرة مع السيد خافير سولانا الممثل السامي للإتحاد الأُوروبي للسياسة الخارجية المشتركة والأمن والسيدة بنيتا

فريرو والدنر، مفوضة الإتحاد الأُوروبي للعلاقات الخارجية والبارونة نشولسن أوف ونتربورن، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأُوروبي. وخلال لقائي مع سفراء بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في بروكسيل، أعربوا عن تأييدهم القوي لاقتراحي بإقامة تعاون وثيق فيما بينهم عن التعامل مع الإتحاد الأُوروبي.

(*22*) عقدت لقاء آخر مثمراً مع السيد سولانا في نيويورك على هامش الدورة الستين للجمعية العامة للأُمم المتحدة في سبتمبر *2005*م وهو اجتماع عقد في إطار لقاء وفد منظمة المؤتمر الإسلامي رفيع المستوى مع مختلف أعضاء اللجنة الرباعية.

(*23*) أعتبر النقطة البارزة في العلاقات بين منظمة المؤتمر الإسلامي والإتحاد الأُوروبي خلال الفترة قيد الدرس، أولاً، البيان المشترك بين الأُمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والإتحاد الأُوروبي الصادر يوم *7* فبراير *2006*م ثم ، ثانياً، مباحثاتي المثمرة مع السيد سولانا خلال الزيارة الأولى من نوعها التي تقوم بها شخصية بارزة من الإتحاد الأُوروبي إلى مقر منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، وخلال لقائي بالسيد سولانا وكذا خلال مؤتمرنا الصحفي المشترك اقترحت النقاط الخمس التالية لحل قضية الرسوم المسيئة حلاً سلمياً:

(أ) حث الإتحاد الأُوروبي للبرلمان الأُوروبي على اعتماد تدابير تشريعية ضد كراهية الإسلام،

(ب) يتعين على الاتحاد الأُوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي بذل جهود مشتركة لاستصدار قرار من الأُمم المتحدة، على غرار القرار رقم *50/160* يحرم المس بسمعة الأنبياء كافة وجميع الأديان،

(ج) اعتماد مدونة سلوك فعالة لوسائل الإعلام الأُوروبية،

(د) اعتماد الأُمم المتحدة لنظام دولي للاتصال.

(هـ) ينبغي تضمين الأحكام العاملة التي تحرم التجديف في نص القرار المتعلق بمجلس حقوق الإنسان الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً.

(*24*) تلبية لدعوة رسمية وجهتها يوم *21* مارس *2005*م، أتطلع الآن لاستضافة السيد خوسي مانويل باروسو، رئيس الاتحاد الأُوروبي، في مقر المنظمة بجدة.

(*25*) علاوة على الاتصالات المشار إليها أعلاه، أود أن أشير إلى أن بعثة منظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف قد سنت سنة حميدة بتنسيق اللقاءات والتبادلات على مستوى الخبراء بين منظمة المؤتمر الإسلامي وترويكا الاتحاد الأُوروبي بشأن القضايا الهامة قبل الدورة السنوية للجنة الأُمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أود أن أحث الدول الأعضاء على بحث إمكانية تقديم وسائل إضافية لبعثة المنظمة في جنيف بغية تيسير الاتصال الفعال مع الاتحاد الأُوروبي والمحافظة عليه.

<u>علاقات منظمة المؤتمر الإسلامي مع المجلس الأُوروبي:</u>

(*26*) كما سبقت الإشارة إلى ذلك آنفاً، يركز الاتحاد الأُوروبي، من ضمن أمور أخرى، على فض النزاعات والحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان وكذا على تعزيز العلاقات بين البرلمانات الأُوروبية وبين برلمانات البلدان الأخرى، وهو المنظمة الدولية الأولى التي تمنح العضوية لدول آسيا الوسطى.

(*27*) تلبية لدعوة من رئيس المجلس الأُوروبي قمت بزيارة رسمية إلى مقر المجلس الأُوروبي في ستراسبورغ يومي *3* و *4* أكتوبر *2005*، وهي أول زيارة من نوعها يقوم بها أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى مقر هذه المنظمة، وعقدت اجتماعات مثمرة مع السيد تيري ديفس، الأمين العام للاتحاد الأُوروبي. وخلال الكلمة التي ألقيتها أمام المكتب الموسع لنواب الوزراء والجمعية البرلمانية للمجلس

الأُوروبي شددت على ضرورة إقامة حوار حقيقي بين الثقافات. ويجري الإعداد حالياً لزيارة وفد من المجلس الأُوروبي إلى مقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة.

علاقات منظمة المؤتمر الإسلامي مع منظمة الأمن والتعاون في أُوروبا:

(*28*) تواصل منظمة المؤتمر الإسلامي اتصالاتها المنتظمة مع منظمة الأمن والتعاون في أُوروبا حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما ما يتعلق منها بقضية مكافحة التطرف وظاهرة كراهية الإسلام وعدم التسامح.

(*29*) خلال اجتماع مع السيد مارك بيرين دي برنشامبوت، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أُوروبا، في فيينا يوم *4* نوفمبر *2005*م ناقشت الإمكانات الكبيرة المتاحة لتعزيز التعاون بين المنظمتين ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الهامة المشار إليها أعلاه. كما ألقيت خطاباً أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أُوروبا في نفس اليوم وسلطت الضوء على الانشغالات والتحديات التي تواجه المسلمين المقيمين في البلدان الأُوروبية. وفي معرض لفت الانتباه للقضايا العديدة ذات الاهتمام المشترك، أكدت وبقوة على ضرورة اتخاذ مبادرات مشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف وظاهرة كراهية الإسلام وعدم التسامح.

(*30*) قام الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أُوروبا المعني بمكافحة عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين، السفير عمر أورهون، بزيارة مثمرة إلى مقر المنظمة بجدة يوم *14* مارس *2006*م

(*31*) تلبية لدعوة مني أصبح السيد مارك بيرينه دي برنشامبوت أول أمين عام لمنظمة الأمن والتعاون في أُوروبا يقوم بزيارة رسمية إلى مقر منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة يوم *25* مارس *2006*م. وقد تابعت معه خلال هذه الزيارة المناقشات السابقة التي جرت في فيننا وأجريت معه نقاشات مثمرة حول مختلف مجالات التعاون المفيد للجانبين وخاصة فيما يتعلق بالشروع في اتخاذ تدابير عديدة لبناء الثقة بين العالم الإسلامي والغرب في أعقاب قضية الرسوم التجديفية.

علاقات المنظمة مع جامعة الدول العربية :

(*32*) يطيب لي أن أنقل أن علاقات المنظمة مع جامعة الدول العربية قد تعززت خلال فترة الاستعراض. فقد حضرت القمة الثامنة عشر للجامعة التي انعقدت في الخرطوم يومي *28* و *29* مارس *2006*م. حيث استخدمت الفرصة، إلى جانب مخاطبة القمة، لعقد اجتماعات مثمرة مع عدد كبير من القادة المشاركين.

(*33*) كذلك أجريت مباحثات مثمرة مع السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة خلال زيارتي للقاهرة يومي *28* و *29* ديسمبر *2005*م. وخلال الزيارة نفسها، حضرت مراسم الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الجامعة وكذلك الاحتفال بإنشاء البرلمان العربي.

(*34*) يطيب لي كذلك أن أنقل أنه خلال زيارة وفد الجامعة رفيع المستوى إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ديسمبر *2005*م، أجريت مباحثات مثمرة حول تحديد المزيد من مجالات التعاون الذي يعود بالنفع على الطرفين. ونتيجة لهذه المباحثات روجع اتفاق التعاون الحالي بين المنظمتين وتم تحديثه. وهذا الاتفاق رهن التوقيع الرسمي الذي يزمع إجراؤه خلال زيارة الأمين العام للجامعة إلى الأمانة العامة للمنظمة في المستقبل القريب.

(*35*) شارك وفد رفيع المستوى من المنظمة، لإبراز علاقاتها التعاونية، بصفة مراقب في اجتماع المصالحة بين القادة العراقيين الذي رعته الجامعة، في القاهرة في نوفمبر ***2005***م. وتتطلع المنظمة الآن للمشاركة في متابعة هذا المحفل في بغداد.

علاقات المنظمة مع الاتحاد الإفريقي:

(*36*) كما ذكرت في تقرير سابق، تواصل المنظمة متابعتها باهتمام شديد للجهود الناجحة التي يبذلها الاتحاد الإفريقي لإحلال السلم والاستقرار في مختلف أنحاء إفريقيا وتسعى للتعلم من تجربته. وبالرغم من أن المنظمة منحت صفة مراقب بشكل استثنائي لما كان يعرف بمنظمة الوحدة الأفريقية سنة *1976*م، فإن إجراء تبادلياً ما زال منتظرا من الاتحاد الأفريقي، كذلك توجد حاجة عاجلة لإبرام اتفاق التعاون الذي ظل معلقاً منذ *1999*م.

(*37*) خلال مباحثاتي المثمرة مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، البروفيسور ألفا عمر كوناري، بمقر إرسيكا في اسطنبول في *23* نوفمبر *2005*م، اتفقنا على تعزيز التعاون بين منظمتينا والتعجيل بإبرام اتفاق التعاون المعلق. وتابعت محادثاتنا في رسالتي التي وجهتها لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في *23* فبراير *2006*م.

(*38*) بالنظر إلى الأهمية التي توليها منظمة المؤتمر الإسلامي للتعجيل بإبرام اتفاق التعاون وانطلاقاً من كون أن *26* دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي أعضاء كذلك في الاتحاد الأفريقي، فقد دعوت كذلك لعقد اجتماع على مستوى سفراء المجموعة الأفريقية في المنظمة في الأمانة العامة في جدة يوم *14* فبراير *2006*م. وأتطلع الآن إلى استجابة عاجلة من مقر الاتحاد الإفريقي.

علاقة المنظمة مع منظمة الهجرة العالمية :

(*39*) في إطار اتفاق التعاون المبرم مع منظمة الهجرة العالمية في يناير *2004*م تواصل منظمة المؤتمر الإسلامي إجراء اتصالات وثيقة مع منظمة الهجرة العالمية. حيث عقد الأمين العام اجتماعاً مفيداً مع السيد برونسون ماكينلي، المدير العام لمنظمة الهجرة العالمية(جنيف)على هامش المؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية في صنعاء، وخلال الإيجاز الذي قدمه مستر ماكينلي لمجموعة المنظمة في جنيف في *3* مارس *2006*م، أفاد المجموعة بأن منظمة الهجرة تجري حالياً عملياتها الطارئة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التالية: أفغانستان وإندونيسيا وباكستان والسودان. كذلك قدم معلومات حول أبرز جوانب الحوار رفيع المستوى الخاص بالهجرة الدولية والتنمية المزمع إجراؤه في نيويورك على هامش الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأُمم المتحدة.

علاقة المنظمة مع الإيقاد :

(***40***) بالرغم من أن أربعة من الأعضاء السبعة للهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) هم من الدول الإفريقية الأعضاء الهامة في المنظمة، فلا توجد حالياً رابطة مؤسسية بين المنظمتين. إلاَّ أن ا لأمين العام ما زال يسعى لإقامة رابطة تعود بالنفع على المنظمتين خاصة فيما يتصل بالوصول لحل سلمي للوضع في البلدين الهامين الصومال والسودان.

(***41***) كان أهم تطور هو تلقي دعوة رسمية من وزير خارجية الصومال في ***10*** ديسمبر ***2005***م لمنظمة المؤتمر الإسلامي للانضمام إلى الفريق المشترك بين الاتحاد

الأفريقي والإيقاد المعني بالصومال للمشاركة بفعالية في مداولاته. وقد عجلت بإرسال موافقة المنظمة على هذه الدعوة. وتتطلع المنظمة إلى مشاركة فعالة في اجتماعات الفريق المشترك.

علاقة المنظمة مع تجمع الساحل والصحراء (س ص) :

(*42*) س . ص هي منظمة شبه إقليمية أنشئت سنة *1998*م مقرها في طرابلس. وتضم في عضويتها *18* بلداً من شمال إفريقيا وغربها ووسطها والقرن الإفريقي. وقد أصبحت مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي، اعتباراً من عام *2002* م. وفي عام *2004*م توصلت المنظمتان إلى إبرام اتفاقية تعاون بينهما. وقد شاركت منظمة المؤتمر الإسلامي في القمم الأربعة الأخيرة لسين، صاد. وهي قمة الخرطوم(*2001*) و طرابلس(*2002*) ونيامي (*2003*) ومالي (*2004*). إني أعتقد بوجود العديد من فرص التعاون بين المنظمتين وذلك لسبب اشتراك المصالح وكون معظم أعضاء سين، صاد أعضاءَ في منظمة المؤتمر الإسلامي.

علاقة المنظمة مع الكومنولث :

(*43*) بالنظر إلى انتماء اثنتي عشر دولة عضو في المنظمة إلى عضوية الكومنولث (*53* دولة) وهي أيضاً دول موزعة على أفريقيا وآسيا وأُوروبا وأمريكا اللاتينية، فإنني حريص على إقامة علاقات مع الكومنوليث. إلاّ إنني أعرب عن الأسف أنه لأسباب تتعلق بالترتيبات، لم يتسن، خلال زيارتي إلى لندن في مارس *2006*م أو زيارة وفد المنظمة رفيع المستوى السابقة لحضور مؤتمر لندن حول أفغانستان يناير *2006*م، ترتيب زيارة لأمانة الكومنوليث.

علاقة المنظمة مع آسيان :

(*44*) بالرغم من أن ثلاثة من أعضاء آسيان العشرة هم أعضاء مهمون في المنظمة ولعضو رابع فيها صفة مراقب في المنظمة، وبالرغم من المشاركة الفاعلة في قضيتين هامتين هما جنوب الفلبين ومحنة المسلمين في تايلاند. فلا توجد حالياً رابطة مؤسسية بين المنظمتين ولذلك سأواصل السعي لإقامة رابطة تعود بالفائدة على المنظمتين خاصة فيما يتصل بالقضيتين المذكورتين.

علاقة المنظمة مع مجلس التعاون الخليجي :

(*45*) بالرغم من أن جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي الست هم أعضاء هامون في منظمة المؤتمر الإسلامي، فلا توجد حاليا رابطة مؤسسية بين المنظمتين. وعليه سأسعى إلى إقامة علاقة رسمية بين المنظمتين تعود بالنفع عليهما من خلال التعجيل بإبرام اتفاق تعاون.

منح مؤسسة غوي، عمود السلام لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

(*46*) اعترافاً بالالتزام المتميز الذي مافتئت تبرهن عليه منظمة المؤتمر الإسلامي لترسيخ ثقافة السلم وبناء تحالف عالمي للتضامن فيما بين البلدان الإسلامية، وكذا من أجل صيانة كرامة المسلمين كافة واستقلاليتهم، منحت مؤسسة غوي للسلام جائزة " قطب السلام" لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد استلمت، نيابة عن المنظمة، الجائزة الرمزية في حفل بهيج أقيم في مقر المنظمة بجدة يوم *3* أبريل *2006*م.

تقييم العلاقات مع المنظمات الدولية والنشاطات المستقبلية:

(*47*) بالرغم من أن المنظمة أقامت علاقة جيدة مع الأُمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فإنه يطيب لي أن أنقل أن المنظمة تحسن باطراد وتوسع نطاق علاقاتها مع منظمات إقليمية ذات أهمية متساوية مثل الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأُوروبي وآسيان وإيقاد و س، ص ومجلس التعاون الخليجي والكومنوليث. بالإضافة إلى ذلك توجد حاجة عاجلة لتبني دول المنظمة موقفاً موحداً بشأن جميع القضايا، خاصة قضية فلسطين، قبل كل اجتماع جوهري في المحافل الدولية ومنها الأُمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

(*48*) يزمع الأمين العام القيام بانشاطات التالية :

(أ) المشاركة بنشاط في الاجتماع رفيع المستوى (ا لذي يعقد كل سنتين) القادم بين الأُمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي المزمع عقده في الرباط في يوليو *2006*.

(ب) تنظيم زيارة لرئيس المفوضية الأُوروبية لمقر منظمة المؤتمر الإسلامي.

(ج) تنظيم زيارة إما لوفد عالي المستوى أو فريق عمل من إدارة الشؤون السياسية للأمم المتحدة إلى مقر منظمة المؤتمر الإسلامي.

(د) تبادل زيارات عمل بين المنظمة وأمانات الاتحاد الأُوروبي والاتحاد الإفريقي ومجلس أُوروبا والإيقاد ومنظمة الهجرة العالمية والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي و س، ص وآسيان والكومنوليث.

(هـ) الإعداد للمؤتمر الوزاري حول اللاجئين في نوفمبر *2006*م.

(و) التعجيل بفتح مكتب للمنظمة في بروكسيل، وبمجرد الحصول على موافقة اللجنة المالية الدائمة.

(*49*) يقدم هذا التقرير للدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للنظر في واتخاذ القرار المناسب.

{{ZZ}}

<OIC-POL-06-02-RPT-ZAK>زكريا
التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة.

تقرير الأمين العام
بشأن
حماية الأطفال ضحايا تسونامي

1. **يغطي هذا التقرير الأنشطة والتطورات الحاصلة خلال الفترة الممتدة من يوليو 2005 وإلى غاية مارس 2006.**
2. **ما فتئت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ اللحظة الأولى لموجة المد البحري في المحيط الهندي يوم 26 ديسمبر 2004، والتي أودت بحياة 232.000 شخص، وخلفت أضراراً مادية جسيمة، تولي اهتماماً بالغاً للضحايا في المنطقة، وخاصة منهم الأطفال ضحايا تسونامي. ففي إندونيسيا وحدها تيتم زهاء 20.000 طفل من جراء هذه الكارثة الطبيعية.**
3. **نظراً لحجم الكارثة تبين أن الإمكانات الوطنية للبلدان المتضررة غير كافية، الأمر الذي يستلزم تضامناً ومساعدة دوليين.**
4. **انطلاقاً من روح التضامن الإسلامي أعلنت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمة الإسلامية، في إطار المبادرة النبيلة لصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية آنئذ، ودولة رئيس وزراء ماليزيا، رئيس القمة الإسلامية العاشرة، السيد عبدالله بدوي، في يناير 2005 عن حملة لإقامة مشروع إنساني لمساعدة اليتامى ضحايا تسونامي في باندا آتشيه بإندونيسيا.**

نداء منظمة المؤتمر الإسلامي للدول الأعضاء إلى مساعدة ضحايا تسونامي:

5. **وجهت منظمة المؤتمر الإسلامي يوم 1 يناير 2005 نداءاً إلى كافة الدول الأعضاء والأجهزة الفرعية والتابعة لها والمنظمات الإنسانية في العالم الإسلامي إلى تقديم المساعدة الإغاثية العاجلة لضحايا تسونامي وبذل كل الجهود لتقديم أكبر قدر من المساعدة لهؤلاء الضحايا.**

منظمة المؤتمر الإسلامي تزور باندا آتشيه:

6. **بغية الإطلاع على المعلومات ميدانياً قمنا بزيارة إلى إندونيسيا من 7 إلى 9 فبراير 2005 شملت إقليم آتشيه المدمر. وناقشت خلال هذه الزيارة مبادرة تقديم العون للأطفال ضحايا تسونامي مع السكرتير العام لوزارة الخارجية. أما الزيارة الثانية لوفد منظمة المؤتمر الإسلامي إلى إندونيسيا، بما فيها**

آتشيه، فقد تمت في الفترة من 11 إلى 22 أبريل 2005 بغية استكمال مشروع اتفاقية بين منظمة المؤتمر الإسلامي والتحقق من آخر عدد لليتامى ضحايا تسونامي في إقليم أتشيه.

توصية بإنشاء فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي:

7. **متابعة للالتزام الذي تم بين كل من نائب رئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية وبين رئيس وزراء ماليزيا بإنشاء آلية دائمة للتنسيق لنقل التبرعات إلى ضحايا تسونامي، ولاسيما للأطفال اليتامى، عقد وزير خارجية المملكة العربية السعودية اجتماعاً مع رؤساء بعثات منظمة المؤتمر الإسلامي في الرياض يوم 10 يناير 2005 حيث أوصى هذا الاجتماع بإنشاء فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي/ لجنة تسيير لدعم الأيتام ضحايا تسونامي.**

تقديم التبرعات من أجل الأيتام ضحايا تسونامي:

8. **خلال الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي عقد في صنعاء من 28 إلى 30 يونيو 2005، عقدت الأمانة العامة جلسة إعلان تبرعات تعهدت خلالها بعض الدول الأعضاء والأفراد بتقديم تبرعاتها وهي:**

- **الإمارات العربية المتحدة برعاية 5000 طفل.**
- **الجمهورية التركية عن تبرع بمبلغ مليون دولار أمريكي**
- **الشيخ صالح كامل برعاية 1000 طفل.**
- **دولة قطر أعلنت أنها ستعلن لاحقاً عن عدد الأطفال الذين سترعاهم**
- **الجمهورية اليمنية أعلنت أنها ستعلن لاحقاً عن عدد الأطفال الذين سيحظون بمساعدتها.**
- **أعلن وفد المملكة العربية السعودية أن المملكة سترعى غالبية الأيتام ضحايا تسونامي، ومن ثم فإنها تفضل الإعلان عن ذلك خلال وقت لاحق من هذا العام بعد أن تطلع على أعداد الأيتام الذين سترعاها غيرها من البلدان.**

كما أعلنت المملكة العربية السعودية في الوقت ذاته عن مساهمة بمبلغ 5ر1 مليون دولار أمريكي لتغطية النفقات الإدارية وغيرها من المصاريف الأخرى الخاصة بافتتاح مكتب منظمة المؤتمر الإسلامي في باندا آتشيه لرعاية الأيتام وتسيير المشروع. وقد قامت المملكة العربية السعودية بتسديد هذا المبلغ في شهر أبريل 2006.

وخلال هذه السنة انضمت دولتان إلى المشروع الإنساني وهي سلطنة عمان برعايتها لخمس مائه (500) طفل على مدى خمس عشرة سنة بتكلفة إجمالية قدرها 7ر2 مليون دولار أمريكي وتعهدت روسيا الاتحادية بمبلغ قدره 000ر166 دولار أمريكي.

الاتفاق الموقع بين منظمة المؤتمر الإسلامي وإندونيسيا:

9. **تم خلال الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية توقيع اتفاقية بين منظمة المؤتمر الإسلامي وحكومة إندونيسيا حول افتتاح مكتب تحالف المنظمة في إندونيسيا.**

تعيين المدير التنفيذي:

10. **تم تعيين المدير التنفيذي لمكتب تحالف منظمة المؤتمر الإسلامي في آتشيه اعتباراً من 1 مارس 2006 وتم فتح حساب مكتب المنظمة في آتشيه وقد شرع في مزاولة نشاطاته الإنسانية لفائدة الأيتام ضحايا تسونامي.**

مناشدة الدول الأعضاء لتقديم تبرعاتها:

11. **طلبت الأمانة العامة مجدداً من جميع الدول الأعضاء الانضمام إلى تحالف منظمة المؤتمر الإسلامي بتقديم تبرعاتها لفائدة الأطفال ضحايا تسونامي.**

12. **يقدم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.**

– – –

تقرير الأمين العام حول
الإسلام والعالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين
طريق الوسطية المستنيرة
ومشروع توصيات لجنة الشخصيات البارزة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

أرفع هذا التقرير وفقا لأحكام الفقرة العاملة الرابعة من القرار رقم **32/18**- س الصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثانية والثلاثين، التي انعقدت في صنعاء، من أجل إطلاع الدول الأعضاء حول النجاح الذي تم إحرازه في تنفيذ هذا البند من جدول الأعمال.

قرار الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية بصنعاء

2 . مثلما يذكر الجميع، طلب من الدول الأعضاء خلال الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية إبداء تعليقاتها وملاحظاتها حول تقرير لجنة الشخصيات البارزة لرئاسة القمة الإسلامية العاشرة.

الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

3. أثنت الفقرة الثامنة من البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي الأخير لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في نيويورك يوم **23** سبتمبر **2005** ثناءً خاصا على كل من الرئيس الباكستاني، الجنرال برويز مشرف، ورئيس وزراء ماليزيا، داتو سري عبد الله أحمد بدوي، على هذه المبادرة الهامة والمناسبة من حيث توقيتها. كما أثنت على العمل الذي أنجزته لجنة الشخصيات البارزة ورحبت بتوصياتها بشأن تطوير الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية للعالم الإسلامي. كما أعرب وزراء الخارجية عن أملهم في أن تدرس القمة الإسلامية الاستثنائية اللاحقة بمكة المكرمة وتعتمد توصيات اللجنة.

قرار القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة

4. وفقا لأحكام القرار رقم **10/45**- س (ق.إ.) قدم رئيس القمة الإسلامية العاشرة، رئيس الوزراء الماليزي داتو سري عبد الله أحمد بدوي، تقرير لجنة الشخصيات البارزة إلى الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت بمكة المكرمة يومي **7** و**8** ديسمبر **2005**. وأثناء تقديمه للتقرير، أوضح رئيس الوزراء بدوي أنه أجرى التعديلات الضرورية على تقرير لجنة التوصيات البارزة بناء على ما أعربت عنه الدول الأعضاء من آراء وانشغالات، ولاسيما أثناء الاجتماع الوزاري الذي انعقد يوم **6** ديسمبر **2005**.

الملاحظات

5 . أود مرة أخرى أن أثني على روح الالتزام والمستوى الفكري الممتاز الذي أبان عنه أعضاء لجنة الشخصيات البارزة في إعداد تقريرهم النهائي الذي كان ذا فائدة جمة للاجتماع التحضيري للعلماء والمفكرين وكذا لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة.

6. تقدم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التقرير النهائي للجنة الشخصيات البارزة بالوثيقة رقم **OIC/EX-SUM-3/2005/REC.CEP** لمزيد الاستفادة من هذا التقرير الهام.

7 . يقدم هذا التقرير إلى المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثالثة والثلاثين لغرض الإطلاع.

{{ZZ}

*<OIC-2-CEP-04-POL-DOC-1-ZAK>*زكريا

<dm/jd/2006/icfm33(pol-sg-33-reps)>ja